

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية



مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: علوم اقتصادية التخصص: تسيير و اقتصاد مؤسسات

فعالية السياسة النقدية في معالجة التضخم في الجزائر

مقدمة من طرف الطالبين:

خشعي صادق

لعيدات حمزة

أعضاء لجنة المناقشة

الصفة	الاسم واللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	بلعياشي غوثي بومدين	أستاذ ب	جامعة مستغانم
مقررا	مدوري نور الدين	أستاذ أ	جامعة مستغانم
مناقشا	برياطي حسين	أستاذ أ	جامعة مستغانم

السنة الجامعية: 2021/2020

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

"وَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ
بِأَعْيُنِنَا وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ حِينَ
تَقُومُ"

الآية 48 سورة الطور.

كلمة شكر

عملا يقول الإمام علي (رضي الله عنه)

"اثنان لا يشبعان: طالب علم وطالب مال".

نحمد الله ونشكره شكرا يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه ومن باب قول النبي صلى الله

عليه وسلم: "من لا يشكر الناس لا يشكر الله"

فمن باب الشكر والشكر الخاص شكر عرفانا بالجميل لأستاذي وقدوتي:

الأستاذ " بلعياشي غوثي بومدين " والذي كان دائما مثال الأستاذ والمرشد والناصح، فله

كل الشكر والتقدير.

كما أتقدم بالشكر إلى السادة الأساتذة المناقشين لجهودهم الطيبة، وتشريفي بإبداء آرائهم

وتقيد ملاحظاتهم.

إليكم جميعا كل الشكر والتقدير.

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى أعز من في الوجود إلى من تحمل مشقة الحياة من أجلنا
وغمرونا بحبهم وحنانهم الوالدين العزيزين حفظهما الله ورعاهما.

إلى كل أفراد أسرتي.

قائمة الجداول والأشكال

الرقم	عناوين الجداول والأشكال	الصفحة
الجدول		
01	تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة	49
02	تطور مقابلات الكتلة النقدية خلال الفترة 2000-2016	51
03	تطور معدل البطالة خلال الفترة من 2000-2016	58
04	تطور مقابلات الكتلة النقدية خلال الفترة 2000-2016	52
05	تطور معدلات النمو خلال الفترة 2000-2016	56
06	تطور معدلات التنمية الاقتصادية خلال الفترة 2000-2016	57
07	تطور معدل البطالة خلال الفترة 2000-2016	58
08	تطور معدلات التضخم خلال الفترة 2000-2016	60
الأشكال		
01	أوضاع الاقتصاد المختلفة (منحنة سوان)	16
02	الدورة الخبيثة للتضخم	36
03	تكور الكتلة النقدية خلال الفترة ما بين 2000-2016	50
04	تطور معدلات التضخم خلال الفترة 2000-2016	61

الإهداء

تشكرات

الفهرس

قائمة الجداول والأشكال

أ-هـ

مقدمة عامة

الفصل الأول: الاطار النظري للسياسة النقدية

07

تمهيد

08

المبحث الأول: عموميات حول السياسة النقدية

08

المطلب الأول: تعريف السياسة النقدية وتطورها في الفكر الاقتصادي

14

المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية

19

المطلب الثالث: أدوات السياسة النقدية

24

المطلب الرابع: قنوات ابلاغ السياسة النقدية

26

خلاصة الفصل

الفصل الثاني: الاطار النظري للتضخم

28

تمهيد

29

المبحث الأول: الاطار المفاهيمي للتضخم

29

المطلب الأول: ماهية التضخم والنظريات المفسرة له

35

المطلب الثاني: أنواع التضخم وأثاره

42

المطلب الثالث: وسائل التحكم في التضخم

45

خلاصة الفصل

الفصل الثالث: دراسة فعالية السياسة النقدية في معالجة التضخم في الجزائر

47

تمهيد

48

المبحث الأول: مسار السياسة النقدية في الجزائر في الفترة 2000-2017

48

المطلب الأول: الوضعية النقدية في الجزائر في الفترة 2000-2017

53

المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية في الجزائر

55

المطلب الثالث: أهداف السياسة النقدية في الجزائر الفترة 2000-2016

60

المبحث الثاني: تقييم دور السياسة النقدية في مكافحة التضخم

60	المطلب الأول: تقييم دور السياسة النقدية في مكافحة التضخم
61	المطلب الثاني: أنواع التضخم في الجزائر
62	المطلب الثالث: آثار التضخم على المجتمع الجزائري
65	خلاصة الفصل
67	خاتمة عامة
	ملخص
	قائمة المراجع

مقدمة عامة

لقد شهد العالم عدة صدمات اقتصادية كان سببها ظهور مشكلات جديدة متتالية لم يعرفها من قبل، تتمثل في كل من الكساد، البطالة، التضخم، وغيرها مما أدى إلى بروز عدة أفكار اقتصادية متباينة جسدها عدة مدارس مختلفة ظهرت خلال حقبات زمنية متعاقبة عملت على تشخيص هذه الأزمات وطرق علاجها.

وقد شكلت السياسة النقدية محورا هاما في تلك الأفكار فمرت بعدة مراحل من حيث درجة تأثيرها على النشاط الاقتصادي وفعالية هذا التأثير، وبالتالي اختلف موقعها من حيث الأهمية في هيكل السياسة الاقتصادية الكلية، فاحتلت في القرن التاسع عشر مكان الصدارة، فكانت الأداة الوحيدة المعترف بها كمحدد للسياسة الاقتصادية والوسيلة الفعالة لتحقيق الإنعاش الاقتصادي، ثم جاء "كينز" في القرن العشرين ليؤكد أن السياسة المالية هي الأكثر فعالية، واسترجعت السياسة النقدية مكانتها في الخمسينات من القرن العشرين على يد "فريدمان"، وازداد الاهتمام بالسياسة النقدية في الفكر الاقتصادي المعاصر خاصة أثناء الأزمات النقدية وعدم الاستقرار الاقتصادي الذي شهدته معظم دول العالم خاصة الدول النامية في القرن الماضي.

وعرفت الجزائر أوضاع اقتصادية حرجة تميزت بضعف النمو الاقتصادي بشكل عام واختلال التوازنات الداخلية والخارجية، والعجز عن سداد خدمات الديون فضلا عن معدلات التضخم العالية، كذلك ان الارتفاع في الأسعار يؤثر سلبا على السياسة الاقتصادية و يؤثر أيضا على مستوى معيشة الأفرد خاصة ذوي الدخل المحدود، لهذا لا بد من ضمان استقرار الأسعار و تجنب التضخم و الانكماش، وتبعاً لهذا تبنت الجزائر العديد من السياسات الإصلاحية إما بصفة ذاتية أو بمساعدة الهيئات المالية الدولية والتي تهدف إلى إرساء قواعد اقتصاد السوق والتي تستخدم ضمن آلياتها السياسة النقدية وسيلة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وذلك بالتحكم في الكتلة النقدية وكبح التضخم والعمل على توازن ميزان المدفوعات كما تؤثر أيضا على سعر صرف العملة الوطنية تجاه العملات الأجنبية المتداولة، وأسعار الفائدة التي من شأنها تحقيق أفضل توزيع ممكن للموارد المالية.

ومن هنا تظهر أهمية السياسة النقدية في علاج المشاكل الاقتصادية ومساهمتها الفعالة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

و باعتبار الجزائر من الدول المتحولة من اقتصاد موجه الى اقتصاد حر فانها تبنت برنامج اصلاحات مكثف من أجل إعادة النظر في سياستها الاقتصادية كضرورة ملحة يفرضها التحول، حيث قامت بتبني بعض السياسات التي تتعلق بالتوازنات الاقتصادية الكبرى بغرض الحد من الضغوط التضخمية.

إشكالية البحث

ومما سبق يمكن طرح وصياغة الإشكالية الرئيسية لهذا البحث على النحو التالي:

ما مدى فعالية السياسة النقدية في معالجة التضخم في الجزائر؟

وتقودنا هذه الإشكالية بدورها إلى طرح التساؤلات التالية:

-هل يمكن الاعتماد على السياسة النقدية وحدها في مكافحة التضخم؟

-ما العمل من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي؟

-ما هو دور البنك المركزي في مجال السياسة النقدية؟

-ما هي مجالات الإصلاح الرئيسية من أجل سياسة نقدية فعالة؟

-كيف يكون تقييم فعالية و نجاعة السياسة النقدية في الجزائر؟

فرضيات البحث

انطلاقاً من إشكالية البحث يمكن وضع الفرضيات التالية:

-الاعتماد النسبي على السياسة النقدية في مكافحة التضخم؛

-لا يمكن تحقيق الاستقرار الكلي إلا بالتنسيق بين السياسات الاقتصادية الكلية؛

-إن المهمة الرئيسية للبنك المركزي تتمثل في تخفيف حدة الاختلالات التي عرفها الاقتصاد الجزائري والتي يجب

أن تساندها إصلاحات فعالة ودقيقة في نطاق السياسة النقدية والأسواق المالية؛

-لا يمكن الحديث عن سياسة نقدية واضحة في الجزائر قبل إصلاح قانون النقد والقرض، والذي سمح باستعمال

أدوات جديدة وملائمة للمرحلة الانتقالية؛

-يكون تقييم فعالية ونجاح السياسة النقدية في الاقتصاديات الانتقالية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة من

خلال مساهمتها في تحقيق أفضل الأهداف و المكافحة الفعلية لمشكلة التضخم و بالتالي الوصول الى الاستقرار

الاقتصادي.

أهمية البحث

تنبع أهمية البحث من واقع أهمية الموضوع الذي يتناوله و نعني بذلك أن السياسة النقدية تعتبر جزء لا

يتجزأ من أدوات السياسة الاقتصادية وتبرز أهميتها في معالجة مختلف المشاكل الاقتصادية التي على رأسها

التضخم، كما أنها الوسيلة الفعالة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، توظيف المدخرات النقدية و خدمة أهداف

التنمية، و على وجه الخصوص حالة الجزائر أين ارتفعت معدلات التضخم، واشتدت الآثار الاقتصادية و

الاجتماعية الناجمة عنه.

أهداف البحث

- محاولة ابراز السياسة النقدية في الجزائر و دورها في القضاء على التضخم.
- محاولة معرفة الأسباب الرئيسية للتضخم و وسائل مكافحته و نخص بالذكر أدوات السياسة النقدية و معرفة الاثار الناجمة عن هذه المشكلة في الجزائر.
- محاولة ايجاد حلول للمشاكل الاقتصادية الوطنية من داخل التراب الوطني ، دون اللجوء الى انتظار الحل من العالم الخارجي ، الى جانب الرغبة في انشاء سياسة نقدية اقتصادية حديثة و مضمونة الفعالية ، خاصة و أن الجزائر دولة اخذة في النمو ، فانفرادها بسياسة خاصة بها من شأنه أن يساهم في دفع عجلة التنمية لديها ، و الالتحاق بركب الدول المتقدمة
- التعرف على أدوات و وسائل السياسة النقدية التي أدخلتها الجزائر لمكافحة التضخم و تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي.

حدود البحث

ترتكز محددات بحثنا على النقاط التالية:

- الدراسة النظرية للسياسة النقدية و عناصرها.
- يشتمل بحثنا هذا على تحليل السياسة النقدية و دراسة فعاليتها عبر المدارس الاقتصادية.
- الدراسة النظرية و التطبيقية لظاهرة التضخم و تحليل التغيرات الطارئة حول معدلات التضخم في الجزائر.
- سنقتصر في بحثنا هذا على دراسة الاصلاحات النقدية في الجزائر و الدور الفعال للسياسة النقدية الجديدة في القضاء على مشكلة التضخم و تحقيق الاستقرار الاقتصادي .

أسباب اختيار الموضوع

لقد تم إختيار هذا الموضوع لأنه مدخلا رئيسيا لدراسة المشاكل التي يتمس الإقتصاد ، كما أنها تتعلق بمشاكل تمويل التنمية الإقتصادية و بالتالي المساهمة في حل المشاكل التي تعاني منها الجزائر ، بالإضافة إلى الميول الشخصي و الإهتمام الكبير بالقضايا المتعلقة بالسياسة النقدية و التضخم ، و الرغبة في التزود بالمعلومات أكثر ، و الإجابة على كافة التساؤلات المطروحة في ذهن فيما يتعلق بالأسباب الأساسية لظاهرة التضخم في الجزائر

منهج البحث

بما أن الموضوع يهدف الى توضيح دور السياسة النقدية في التخلص من ظاهرة التضخم و بالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية ، فان الباحث يرى أن ينسب منهج يسمح بتحقيق أهداف الدراسة، و هو المنهج الاستنباطي الاستقرائي ، الذي يشتمل على "الوصف" و ذلك من خلال التعريف بالسياسة النقدية و أدواتها و أهم أهدافها ، و "التاريخ" لمعرفة مسيرة السياسة النقدية ، و تطور معدلات التضخم ، و كذا مسار التنمية في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة ، و "الاحصاء" من خلال عرض جداول احصائية ، و نسب و معدلات التضخم اضافة الى "التحليل" الذي يتم اسقاطه على الاحصائيات لمعرفة مدى فعالية السياسة النقدية في تحقيق أهدافها.

الى جانب منهج دراسة حالة ، و ذلك من خلال دراسة واقع السياسة النقدية في الجزائر و تقييم قدرتها على تحقيق أهدافها خلال فترة الدراسة.

خطة البحث

يرى الباحث أن أفضل طريقة للاجابة على الاشكالية المطروحة ، تكمن في تقسيم الدراسة الى ثلاثة فصول ، فصلان نظريان و الفصل الأخير تطبيقي ، تسبق كل هذه الفصول مقدمة تختص بتوضيح اشكالية البحث ، أهمية البحث ، أهداف البحث ، و مناهج البحث.

أما عن محتويات الفصول التي تتكون منها الدراسة فهي كالآتي :

يتناول الفصل الأول الاطار النظري للسياسة النقدية و التضخم ، متطرقا في هذا الاطار الى تطور السياسة النقدية عبر مختلف المدارس الفكرية ، و قنوات ابلاغ السياسة النقدية ، و أهم الأدوات المستخدمة فيها، اضافة الى التعريف بالهيئة المسؤولة عن تنفيذ و مراقبة السياسة النقدية ، و ابراز الاستراتيجيات و الأهداف المراد تحقيقها من خلال تطبيق السياسة النقدية مع ذكر كذلك ظاهرة التضخم أنواعها و أسباب التي أدت إلى حصولها

أما الفصل الثاني. الذي يعلب الموضوع و جوهره الأساسي ، و يتمثل هدفه الأساسي في ادخال الدراسة النظرية حيز التطبيق و ذلك ضمن الواقع الاقتصادي الوطني ، و هذا لغرض معرفة مدى تأثير السياسة النقدية بأدواتها المختلفة على ظاهرة التضخم ، أما الفصل الثالث و الأخير ، و مدى قدرتها على تحقيق المستوى المطلوب من التنمية الاقتصادية ، و عليه الامام بجميع التطورات الحاصلة في الاقتصاد الجزائري في ما يخص موضوع الدراسة ، و ذلك من خلال تحليل المعطيات و الجداول الاحصائية و تحليلها ، و تقييم مدى فعالية السياسة النقدية في تحقيق الأهداف المرجوة منها.

و في الأخير تم استعراض خاتمة الدراسة، و الخروج بنتائج تبين مدى تحقق أو عدم تحقق فرضيات البحث المختبرة من خلال مختلف التحليلات الواردة في الدراسة ، ثم قمنا بتقديم بعض التوصيات في ما يخص أهم عناصر الموضوع.

الفصل الأول

تمهيد

تعتبر السياسة النقدية من بين أهم فروع السياسات الاقتصادية التي تهدف إلى مكافحة الاختلالات الاقتصادية لتحقيق الاستقرار النقدي والوصول إلى معدلات نمو مرتفعة.

و تمارس السياسة النقدية عملها من خلال الأثير في حجم المعروض النقدي و الائتمان بإحداث تغييرات عليه بما يتلاءم و الظروف الاقتصادية السائدة بهدف امتصاص السيولة الزائدة في حالات التضخم أو حقن الاقتصاد بالسيولة في حالة انتهاج سياسة توسعية، مما جعلها تمثل جزءاً أساسياً و مهماً من أجزاء السياسة الاقتصادية . تتبع السلطة النقدية سياسة نقدية معينة داخل اقتصاد بلد ما بهدف الوصول إلى هدف معين كالمحافظة على استقرار قيمة النقد. أو مجموعة من الأهداف التي يتطلب تحقيقها توفر مجموعة من وسائل انتقال السياسة النقدية منها الإستهدافات الوسيطة.

المبحث الأول: عموميات حول السياسة النقدية

تعتبر السياسة النقدية وسيلة من الوسائل التي تمتلكها السلطة النقدية والتي تعمل على ضبط عرض النقود ومراقبتها ويمن لهذه السياسة أن تكون انكماشية أو توسعية، فمن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى مفهوم السياسة النقدية أهدافها وأدواتها¹.

المطلب الأول: تعريف السياسة النقدية وتطورها في الفكر الاقتصادي

السياسة النقدية تسعى من خلال إجراءاتها إلى توجيه الاقتصاد نحو التوازن من خلال التأثير في حجم لكتلة النقدية، ونسب الفائدة، يتضمن هذا المطلب تعريف السياسة النقدية وكذا مراحل تطورها في الفكر الاقتصادي وهذا كالتالي:

الفرع الأول: تطور السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي

1- السياسة النقدية في النظرية الكلاسيكية

يقوم التحليل الكلاسيكي على الفصل التقليدي بين نظرية القيمة والنظرية النقدية حيث تتعلق الأولى بالأسعار النسبية في حين تتعلق الثانية² بالمستوى العام للأسعار أو بقيمة النقود في حد نفسها ويستند الكلاسيك في تحليلهم هذا إلى قانون "ساي" القائل بأن العرض يخلق الطلب المساوي له بالإضافة إلى مجموعة من الفرضيات المتمثلة فيما يلي³:

الفرضية الأولى: ثبات حجم الإنتاج السلعي عند مستوى التشغيل الكامل

إن النظرية الكلاسيكية تؤكد من خلال تحليلها العيني للواقع الاقتصادي أن النقود ليس لها تأثير على تحقيق التوازن الاقتصادي باعتبارها لا تؤدي سوى وظيفة واحدة فقط في كونها وسيط للتبادل، لهذا فهي مجرد ستار يخفي وراءه مبادلة سلعة بسلعة أخرى لذلك فإن دور النقود محايد في التأثير.

وهذا التحليل الكلاسيكي (العيني) يستند نظريا إلى قانون "ساي" المعروف بقانون المنافذ وملخص هذا القانون أن كل عرض يخلق طلب مساوي له، فالإنتاج يخلق معه قوة الشراء باعتبار أن دخول عوامل الإنتاج ستعاد مرة أخرى لشراء الإنتاج، وبتعبير نقدي فالإنتاج يخلق إنفاق مساوي له " فالعرض الكلي مساوي دائما للطلب الكلي وزيادة أحدهما على الآخر حالة مؤقتة سرعان ما تزول بحكم فعالية السوق أو جهاز الأسعار الاسمي

¹- محمد ضيف الله القاطا بري، دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية، دار غيداء، عمان، 2011، ص 19.

²-عزازي حسبية، دور وفعالية السياسة النقدية في التوازن الخارجي، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، فرع نقود وبنوك، جامعة الجزائر، 03-2011، ص 03.

³-رجاء الربيعي، دور السياسة المالية والنقدية في الحد من التضخم الركودي، دار أمانة للنشر والتوزيع عمان، الأردن، 2013، ص 77.

وأن الاقتصاد يقوم على أساس المنافسة التامة بين المشروعات، فالقوة التلقائية تدفع إلى تشغيل الموارد الإنتاجية بصورة كاملة وبذلك يتحقق التوازن الاقتصادي في ظل مرونة الأجور والأسعار.

الفرضية الثانية: ارتباط تغير المستوى العام للأسعار بتغير كمية النقود المعروضة

يتلخص هذا الافتراض في أن التغيرات في كمية النقود المعروضة تنعكس بنفس القدر على المستوى العام للأسعار، إذ أن انخفاض كمية النقود يؤدي إلى انخفاض مماثل بنفس القدر في المستوى العام للأسعار في ظل ثبات حجم الإنتاج عند مستوى التشغيل التام وثبات سرعة تداول النقود¹.

الفرضية الثالثة: ثبات سرعة تداول النقود

فسرعة تداول النقود تمثل متوسط عدد المرات التي انتقلت فيها كل وحدة من وحدات النقد من يد إلى أخرى لتسوية المبادلات الاقتصادية في فترة زمنية معينة، وقد افترض التحليل الكلاسيكي ثبات سرعة تداول النقود باعتبار أن تغيرها يرتبط بتغير عوامل أخرى منها كثافة السكان وتقدم شبكة النقل والمواصلات وتطور عادات المجتمع المصرفية وكذا مستوى تقدم النظام المصرفي، وهذه العوامل لا تتغير عادة في الأجل القصير².

يتضح من كل هذا أن الكلاسيك ابدوا الاهتمام الكامل بالسياسة النقدية دون السياسة المالية باعتبار أن السياسة النقدية كفيلة لوحدها بمعالجة جل الاختلالات وتحقيق الاستقرار النقدي. سواء في حالة الكساد أو التضخم.

ففي حالة الكساد تلجأ السلطات النقدية إلى تخفيض الأسعار عن طريق سياسة النقود الرخيصة، أي الزيادة في عرض النقود مما يؤدي إلى تنشيط الطلب والذي يؤدي بدوره إلى تحسين المستوى العام للأسعار.

أما في حالة التضخم ومع ارتفاع الأسعار فيمكن اللجوء إلى سياسة النقود الغالية أي التقليل في عرض النقود وبالتالي يقل الطلب فتتخفف الأسعار

2- السياسة النقدية عند كينز

مما أدى إلى ظهور النظرية الكينزية والتي تستند في تحليلها إلى الفرضيات والمبادئ التالية³:

-تحليل المعطيات في المدى القصير

¹ - محمد ضيف الله القاطاري، نفس المرجع السابق، ص 22.

² - رجاء الربيعي، المرجع السابق، ص 78.

³ - لعزاي حسيبه، المرجع السابق، ص 03.

-الطلب هو الذي يخلق العرض.

-المنافسة ليست كاملة لأن الطالبين والعارضين لا يصلون إلى السوق بنفس الإمكانيات وفي نفس الظروف، كما أن المعلومات لا تنتقل بكفاية بسبب احتكارها من طرف البعض.¹

-النقود سلعة كيفية وهي بديل للأصول المالية فقط التي سعرها معدل فائدة، لذلك فتحليل كينز نقدي لا يفصل بين الجانبين النقدي والحقيقي.

-تحليله يعتبر تحليل كلي، فحسب كينز المعطيات الإجمالية هي الأهم في الاقتصاد كالأستثمار والادخار والطلب والعرض الإجماليين.

-يؤمن كينز بإمكانية حدوث بطالة واستمرارها لفترة طويلة (عكس الكلاسيك) ويؤمن بضرورة تدخل الدولة لمعالجة الإختلالات التي تحدث في الاقتصاد.

وفقا لكينز لا يتمتع الأفراد بالرشادة، وبالتالي عرض العمل دالة تابعة للأجر الاسمي بالإضافة إلى ذلك فقد ركز كينز على الدخل والإنفاق و العلاقة بينهما ، واشترط أن التوازن الاقتصادي يكون بتوازن كل من السوق السلعي والسوق النقدي ذلك أن توازن السوق النقدي يتم عن طريق تعادل المعروض النقدي مع المطلوب النقدي، وتوازن السوق السلعي يكون بتعادل الادخار مع الاستثمار²

ففي حالة الكساد تقوم الدولة بإحداث عجز في الميزانية عن طريق زيادة النفقات بهدف تنشيط الطلب الكلي الفعال، وذلك بتخفيض الضرائب على الاستهلاك والأرباح وبالتالي تشجيع الألف ا رد على زيادة الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري، ويمكن تغطية هذا العجز في الميزانية العامة عن طريق الإصدار النقدي)الذي يتكفل به البنك المركزي أي زيادة كمية النقود³.

- أكد كينز إمكانية حدوث البطالة واستمرارها في حالة عدم تدخل الدولة من خلال تحفيز الطلب الفعال ، وأن زيادة كمية النقود في حالة التشغيل الكامل ستؤدي إلى زيادة الأسعار وأن حالة التشغيل الكاملة لا تتحقق بشكل دائم. و الطلب على النقود في النظرية الكثرية يكون لثلاث دوافع وهي :

¹-رجاء الربيعي، المرجع السابق، ص 78.

²- الشيخ أحمد ولد الشيباني، فعالية النقدية والمالية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي، دراسة حالة موريتانيا، مذكرة، مقدمة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، جامعة سطيف، 2013، ص 15.

³- شمولول حسينة، أثر استقلالية البنك المركزي على السياسة النقدية، رسالة ماجستير بالمركز الجامعي، بالمدينة 2001، ص 28.

- طلب النقود بدافع المعاملات: يعتمد طلب النقود حسب كينز على النمط الزمني بين استلام الأفراد للدخل و إنفاقه ، ويتناسب معه طرديا

- طلب النقود بدافع الإحتياط: يرى أن الأفراد يحتفظون بالنقود لمواجهة ما قد يطرأ لهم من أشياء غير متوقعة في حساباتهم كما أن درجة عدم التأكد تزيد من طلب الأفراد للنقود إستعدادا لمتطلبات المستقبل¹.

- طلب النقود بدافع المضاربة: هو عبارة عن الفرق بين الثمن الحاضر للسندات و ثمنها في المستقبل ، فعندما يتوقع الفرد أن أسعار الفائدة على السندات سيرتفع في المستقبل فإنه يقوم بزيادة مشترياته منها ويقلل ما بحوزته من النقود ، و العكس في حالة إنخفاض سعر الفائدة في السوق عن مستواه العادي

حسب كينز فإن زيادة كمية النقود تحكم بصفة أساسية المستوى العام للأسعار وهذا عند مستوى التشغيل الكامل، وهنا تتحقق النظرية الكلاسيكية مع النظرية الكينزية ولكن ليس بالعرض أو الاحتمال الوحيد نظرا لأن التشغيل الكامل لا يتحقق بصفة دائمة ومن ثم فإن ما دام الاقتصاد لم يصل بعد إلى حالة التشغيل الكامل فإن زيادة كمية النقود سوف تؤدي إلى زيادة في مستويات الناتج الوطني والتشغيل، وذلك وفقا لميكانيزم معين يتمثل في أن زيادة كمية النقود تؤدي إلى الانخفاض في سعر الفائدة وهذا الانخفاض يكون بمثابة حافز في تشجيع الاستثمارات ومن ثم زيادة التشغيل والناتج.

أما في حالة التضخم فقد اقترح كينز إحداث سياسة مالية عن طريق تخفيض النفقات بغرض تخفيض الإنفاق الكلي ، حيث يرى أن الاستقرار الاقتصادي يحدث عندما يتساوى الإنفاق الكلي مع الناتج الكلي، أو يتساوى التغير بينهما.

من خلال هذا نجد أن كينز أعطى أهمية كبرى للسياسة المالية مقارنة مع السياسة النقدية، وهذا ما ميزه عن النظرية الكلاسيكية، كما أن كينز يرى أن أولى الأولويات هي التشغيل².

3- السياسة النقدية في النظرية النقدية المعاصرة

لقد انحصرت الفكرة الرئيسية للنظرية الاقتصادية النقدية المعاصرة في أن التغيرات في كمية النقود يمكن أن تعالج الاختلالات الاقتصادية، وتؤدي إلى الاستقرار الاقتصادي بحجة أن التقلبات الاقتصادية في أمريكا كانت ترفقها دائما تقلبات في كمية النقود، حيث يرى فريدمان وأنصاره أن مستوى الأسعار يتحدد عند تلاقي عرض النقود والطلب عليها ويرى فريدمان أن البحث عن العوامل المؤثرة في الطلب على النقود يتوجب دراسة

¹ - صالح مفتاح، مرجع سبق ذكره، ص ص 48-49.

² - شمولو حسينية، مرجع سابق، ص 30.

وتحليل فكرة الثروة، والتي تمثل القيمة الـأرسمالية لجميع مصادر الدخل، أي جميع الأصول التي بإمكانها تحقيق دخل معين أو عائد معين وتنحصر فيما يلي:¹

أولاً: النقود: فعند إيداعها في البنوك تحقق عائد سعر الفائدة، غير أن العائد الحقيقي لها يتمثل في سيولتها، أي فيما توفره من ارحة وأمان لحائزها في شكل عائد غير نقدي.

ثانياً: السندات أو الأصول النقدية²

والتي تدر عائد في شكل نسبة ثابتة من قيمتها الاسمية وهو سعر الفائدة السنوي المقرر عليه.

ثالثاً: الأسهم أو الأصول المالية: التي يتمثل عائدها في الأرباح السنوية

رابعاً: رأس المال المادي أو الأصول الطبيعية: المتمثلة في الآلات والمعدات ويتوقف العائد على تحديد معدلات الاهتلاك أي تقدير أثمانها³

خامساً: رأس المال البشري: حيث لا يمكن تقديره بأسعار السوق، وبذلك فقد أدخله فريدمان عن طريق مؤشر يمثل العلاقة بين رأس المال البشري ورأس المال غير البشري

ويمكن التعبير عن الطلب عن النقود بالدالة التالية:

$$M = f (w.y.p.ro.ra.1/p.h/k.v)$$

حيث:

W: الثروة

Y: الدخل

P: المستوى العام للأسعار

Ro: سعر الفائدة

RA: أرباح الأسهم

p 0: عوائد الأصول الطبيعية

¹- عقيل جاسم عبد الله، النقود والمصارف، دار مجدلاوي للنشر، الطبعة الثانية، عمان-الأردن، 1999، ص 209-210.

²- لعزاي حسيبه، المرجع السابق، ص 03.

³- ناظم محمد النوري الشمري، مرجع سابق، ص 108.

h/k : نسبة العائد البشري

V : الذوق

من هنا الطلب على النقود عند فريدمان دالة سلوكية مرتبطة بسلوك المستهلك وتفضيله بين النقود وأنواع الثروة.

أما بالنسبة لعرض النقود فإنه إذا كان كينز يرى أن زيادة عرض النقود يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة، فإن فريدمان يرى لسعر الفائدة ثلاث اتجاهات وهي:

1- أثر السيولة: زيادة عرض النقود تؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة¹

2- أثر الإنتاج: بحيث يؤدي زيادة الطلب والإنتاج إلى ارتفاع سعر الفائدة

3- أثر التوقعات للأسعار: حيث أن توقع التضخم يؤدي إلى استمرار ارتفاع الطلب، فزيادة عرض النقود تنتهي بارتفاع سعر الفائدة لانخفاضها، لهذا يرى النقديون أن السلطة النقدية يجب أن لا تأخذ بعين الاعتبار أسعار الفائدة نظراً لعدم قدرتهم على إدارتها في الاتجاه المرغوب فيه، لذلك يجب التركيز على إدارة عرض النقود.

إلى جانب السياسة النقدية يمكن استخدام السياسة المالية للتأثير على كمية النقود وذلك من خلال وسائلها المختلفة المتمثلة في السياسة الضريبية أو القروض العامة².

الفرع الثاني: تعريف السياسة النقدية

لقد نشب هناك اختلاف في تعريف السياسة النقدية، إلا أن هناك اتفاق حول العناصر المكونة لها، ولهذا سنكتفي ببعض المفاهيم لهذه السياسة.

التعريف الأول: السياسة النقدية هي مجموع الإجراءات التي تتخذها الدولة في إدارة كل من النقود والائتمان و تنظيم السيولة العامة للاقتصاد

التعريف الثاني: هي مجموع الإجراءات التي تتخذها السلطة النقدية في المجتمع، بغرض الرقابة على الائتمان و التأثير عليه بما يتفق وتحقيق الأهداف الاقتصادية التي تصبوا إليها الحكومة

¹ - بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، 2004، ط2، ص 112.
² - أحمد مصطفى فريد، سهير محمد السيد حسن، السياسات النقدية والبعد الدولي لليورو، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، 2000، ص 39.

التعريف الثالث: هي الاستراتيجية المثلى أو دليل العمل الذي تنتهجه السلطات النقدية من أجل المشاركة الفعالة في توجيه مسار الوحدات الاقتصادية الوطنية نحو تحقيق النمو الذاتي المتوازن عن طريق زيادة الناتج القومي بالقدر الذي يضمن للدولة الوصول إلى حالة من الاستقرار النسبي للأسعار.

من التعريفات السابقة يمكن استخلاص أبرز العناصر المكونة للسياسة النقدية والتي تتمثل في مجموع الاجراءات التي تتغير مع الوقت ، وبتغير الوضع وأهداف السياسة الاقتصادية.

هذه العناصر تتمثل في مجموع أدواتها وقنوات انتقالها وأهدافها ، واحداث أي أثر على الاقتصاد يكون من خلال استقرار المستوى العام للأسعار ، ومعدلات الفائدة ، وكل هذا في ظل وجود سلطة مشرفة على إدارة السياسة النقدية والمتمثلة في السلطات النقدية مثلا البنك المركزي.

المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية

تتعدد أهداف السياسة النقدية بين أهداف أولية وأهداف وسيطية و أهداف نهائية حيث يمكننا استهلال هذا المطلب بالأهداف السياسية النقدية التالية:

الفرع الأول: الأهداف الأولية للسياسة النقدية

تسعى السياسة النقدية دوما إلى بلوغ الأهداف العامة أو النهائية التي تسعى لها دوما السياسة الاقتصادية العامة، وبلوغ هذه الأهداف النهائية لن تأتي إلا من خلال المرور بأهداف وسيطة تعتبر حلقة الوصل لتحقيق الأهداف النهائية، و تستهدف السياسة النقدية بالدرجة الاولى التأثير على كمية النقود المتداولة في الاقتصاد (تنظيم و تسيير العرض النقدي) ومعدلات الفائدة.¹

قصد التأثير على مستوى الأداء الاقتصادي بشكل عام و تسعى السياسة النقدية إلى ضمان التوازن الاقتصادي العام بشرطيه التوازن الاقتصادي الداخلي و التوازن الخارجي.

فالأول يتحقق نتيجة ضمان استقرار المستويات العامة للأسعار (محاربة التضخم)، تحقيق العمالة أو التشغيل الكامل (محاربة البطالة) و تحقيق النمو الاقتصادي أما الشرط الثاني فيتمثل في توازن ميزان المدفوعات من خلال الأجنبية و محاولة تحقيق التوازن في الميزان التجاري المالي ضمان استقرار قيمة العملة الوطنية بالمقارنة مع نظير الرأسمالي.

¹- أحمد مصطفى فريد، سهير محمد السيد حسن، مرجع سابق، ص 41.

وعموما يمكن التفريق بين الأهداف النهائية والوسيط¹.

تحاول السلطات النقدية لتحقيق الأهداف النهائية التأثير على متغيرات وسيطة لعدم قدرة هذه السلطات التأثير مباشرة مثلا على الناتج المحلي الخام و مكوناته ، ولهذا تحاول التأثير على متغيرات تؤثر على الناتج المحلي الخام ، الوصول إلى تحقيق بعض وتعتبر الأهداف الوسيطة عن تلك المتغيرات النقدية التي يمكن عن طريق مراقبتها أو كل الأهداف النهائية وتمثل هذه الأهداف في²:

الفرع الثاني: الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية

يقصد بالأهداف الوسيطة للسياسة النقدية المتغيرات النقدية التي من المفروض أن يسمح ضبطها وتنظيمها بلوغ الأهداف النهائية، هذه الأهداف يمكن أن تعتبر كمؤشرات يكون تغيرها عاكسا لتغيرات الهدف النهائي المتعلق باستقرار النقد¹. الأهداف الوسيطة هي المتغيرات النقدية القابلة للمراقبة بواسطة السلطات والمرتبطة بشكل ثابت ومقدر للكتلة

1-المجمعات النقدية

وهو الهدف الوسيط المفضل عند النقديين الذين نادوا بضرورة تثبيت معدل نمو الكتلة النقدية في مستوى قريب بمعدل نمو الاقتصاد الحقيقي لتحقيق الاستقرار النقدي، حيث يعمل البنك المركزي على مراقبة تطور كمية النقود المتداولة في الاقتصادي وذلك لأن النمو المتوازن للاقتصاد يتطلب أن تكون كمية النقود المتاحة تتطابق مع احتياجات الإنتاج وتبادل المنتجات وعليه يبدو من الضروري بالنسبة للبنك المركزي معرفة حجم وسائل الدفع المتاحة عرض النقود والكيفية التي يحصل بها المتعاملين عليها الطلب على النقود، بحيث تختلف هذه المجمعات من اقتصاد إلى آخر باختلاف درجة تطور النظام المالي والمصرفي³

2-معدلات الفائدة

تسعى السلطة النقدية أحيانا إلى الوصول إلى معدل فائدة حقيقي هدفا وسيطا للسياسة النقدية إلا أن هذا يد « الهدف يطرح مشاكل عديدة من بينها طبيعة العلاقة بين معدلات الفائدة طويلة أو قصيرة المدى و النقود. و المشكل في اعتماد سعر الفائدة كهدف وسيط للسياسة النقدية، هو أن أسعار الفائدة تتضمن عنصر التوقعات التضخمية و هو ما يعقد دلالة أسعار الفائدة الحقيقية مما يفقدها أهميتها كمؤشر، اعتماد سعر

¹-فيق ليلي اسمهان، آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومواقفها الداخلية (دراسة قياسية) مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص نقود ومالية وبنوك جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2015، ص 17.

²-لعازي حسيبه، المرجع السابق، ص 03.

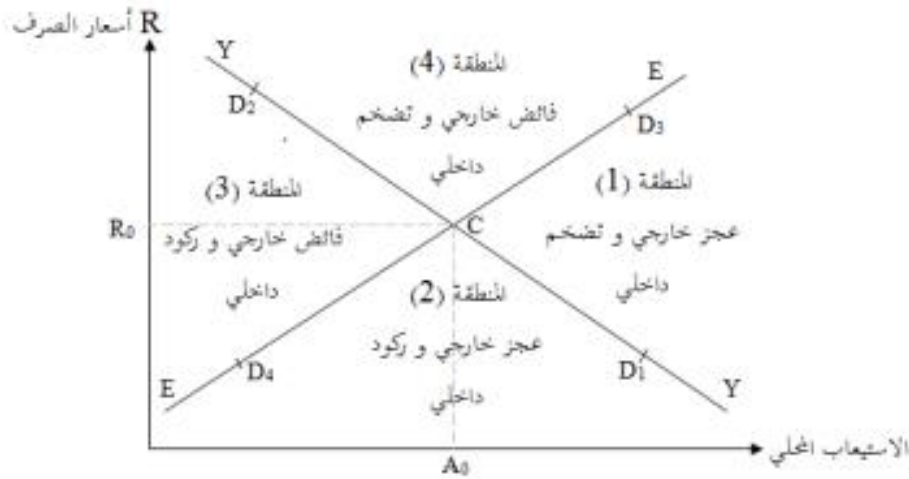
³- عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص ص 66-69.

الفائدة كهدف وسيط للسياسة النقدية قد أثار موجة من الانتقادات خاصة من الاقتصاديين النقديين و كانت حجتهم في ذلك أن اتجاه المتغير في معدل الفائدة يتماشى مع اتجاه التغير في الدورة التجارية، وهذا يعني أن معدل الفائدة يميل إلى الارتفاع في الأوقات الرواج الاقتصادي، في حين انه يميل إلى الانخفاض في أوقات الكساد، وبالتالي فإنه من الصعب على البنك المركزي أن يحدد بدقة الآثار المترتبة على سياسة النقدية، من خلال مراقبة معدلات الفائدة لوحدها¹

3- سعر الصرف

يستخدم كهدف للسلطة النقدية ذلك أن انخفاض أسعار الصرف يعمل على تحسين وضعية ميزان المدفوعات كما أن استقرار هذا المعدل يشكل ضمانا لاستقرار وضعية البلاد اتجاه الخارج، ولهذا تعمل بعض الدول على رابط عملاتها بعملات قوية قابلة للتحويل أو الحرص على استقرار صرف عملتها مقابل تلك العملات². ومن خلال هذا الشكل نبين مدى توازن داخلي والخارجي يمكن تحديده بواسطة سعر الصرف للسياسة النقدية

الشكل رقم (1-1): أوضاع الاقتصاد المختلفة (منحنى سوان)



المصدر: عادل عبد المهدي، التضخم العالمي والتخلف الاقتصادي، معهد الانماء العربي، بيروت، 1987.

وبالتالي فإن النقاش يتلخص في أي من الأهداف الأولية لإستخدامه حلقة ربط قوية التأثير بالأدوات النقدية والتأثير على الأهداف الوسيطة، ولذلك نرى أن الهدف الأولي الأفضل هو ذلك الذي يتصف بالتأثير

¹ - بدرة العيسوي، نجاه ولد خصام، مرجع سابق، ص 09.

² - ناظم محمد الشمري، المرجع السابق، ص 75-76.

والتجاوب بسرعة مع تغير الأدوات النقدية المستعملة ويسهل قيادة الإتجاه المرغوب للأهداف الوسيطة المستعمل.
الفرع الثالث: الأهداف النهائية للسياسة النقدية

من بين الأهداف النهائية للسياسة النقدية نذكر¹:

الاستقرار النقدي

يعتبر هدف تحقيق الاستقرار النقدي من أهم أهداف السياسة النقدية حيث يؤدي عدم الاستقرار النقدي سواء في شكل تضخم أو انكماش إلى أضرار بالغة في الاقتصاد الوطني. فيؤدي التضخم إلى إعادة توزيع الدخل و الثروة الوطنيين لصالح المدنيين و المنظمين و رجال الأعمال على حساب الدائنين وأصحاب الدخل الثابتة.

أما الانكماش فيؤدي إلى إعادة توزيع الثروة والدخل الوطنيين لصالح الدائنين وأصحاب المرتبات والدخول الثابتة على حساب طبقة المنظمين ورجال الأعمال ، حيث أن التركيز على خفض التضخم واستقرار الأسعار هو نتيجة للآثار السلبية التي يتركها التضخم على الاقتصاد (كتسوية المعطيات الاقتصادية وتشجيع المضاربة...) وإن إعطاء الأولوية لتضخم أو الاقتصار عليه في مجال السياسة النقدية في الدول المتقدمة يتم في إطار مناخ اقتصادي يتسم بارتفاع درجة استقلالية البنوك المركزية وتمتع اقتصادياتها بأنظمة صرف مرنة ونظام اعلامي ملائم²

التوظيف الكامل

هناك إجماع بين الاقتصاديين على أن يكون ضمان التوظيف الكامل أو مستوى مرتفع من التشغيل من بين الأهداف التي تسعى إليها السياسة النقدية ويراد بذلك هو أن تحرص السلطات النقدية على تثبيت النشاط الاقتصادي عند أعلى مستوى ممكن من التوظيف للمواد الطبيعية والبشرية ، وعلى السلطات النقدية اتخاذ جميع الإجراءات الكفيلة بتجنب الاقتصاد البطالة وما يرافقها من عوامل انكماشية في الإنتاج والدخل واضطرابات في العلاقات الاجتماعية ، من هذه الإجراءات رفع حجم الطلب الكلي إلى المستوى اللازم لتشغيل الموارد الإنتاجية غير المستقلة³

¹- النافه أحمد أبو الفتوح، نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1998، ص ص 228-229.

²- عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كمي)، مجموعة النيل العربية للنشر، القاهرة، 2003، ص 78.

³- محسن أحمد الخضيري، البنوك المركزية فاعلية الاشراف على البنوك في عالم متغير، اترك للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، القاهرة، 2016، ص ص 243-244.

تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات

تهدف السياسة النقدية إلى تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات ومعالجة الخلل الذي قد يطرأ عليه من فائض أو عجز وذلك عن طريق تخفيض معدلات الفائدة في الدول التي ميزان مدفوعاتها في حالة فائض وخاصة الدول المختلفة.¹

أما في حالة العجز تلجأ الدولة إلى زيادة معدلات الفائدة حتى تشجع تدفق رؤوس الأموال الأجنبية علماً أن هذا التحرك لرؤوس الأموال إلى داخل الاقتصاد يعمل على التقليل من حدة العجز في ميزان المدفوعات تحقيق معدلات نمو اقتصاد مرتفعة.

يعتبر الهدف الأساسي للسياسة النقدية هو العمل على تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة مع العمل على تقليص الضغوط التضخمية، إن تشجيع النمو الاقتصادي هو هدف تسعى إليه جميع الحكومات في الدول النامية والصناعية ويراد به تحقيق زيادة مستمرة وملائمة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للقطاعات في متوسط دخل الفرد الحقيقي وتعتمد الحكومات إلى بلوغ هذا الهدف بغية اشباع حاجات الأفراد ورفع مستوى رفاهيتهم وتحسين وضع ميزان المدفوعات بالحصول على المزيد من العملات الأجنبية والحد من ارتفاع مستوى الأسعار المحلية²

استيعاب الصدمات الناتجة عن التقلبات الاقتصادية

من المعروف أن اقتصاديات الدول وخصوصاً تلك التي تنتهج النظام الاقتصادي الرأسمالي تمر عادة بما يسمى بدائرة التقلبات الاقتصادية حيث يشهد خلالها هذه المراحل الاقتصاد مراحل مختلفة مثل مرحلة الانتعاش ومرحلة الركود، ومما لا شك فيه أن مرور اقتصاديات الدول يؤثر على اقتصاديات الدول وخصوصاً مرحلة الركود التي تؤثر سلباً على الأداء الاقتصادي ومعدلات التوظيف يمكن للسياسة الائتمانية أن تلعب دوراً هاماً في تخفيف الآثار السلبية لدائرة التقلبات الاقتصادية عن طريق انتهاج سياسة ائتمانية توسعية في أوقات الركود وسياسة ائتمانية تقييدية في ذروة الرواج والتي يصاحبها عادة معدلات تضخم مرتفعة.

وكخلاصة نجد مجموع أهداف السياسة النقدية تختلف من دولة لأخرى تبعاً لحالتها الاقتصادية و لنظامها الاقتصادي والاجتماعي و ما تمر به من ظروف وما تتطلبه من احتياجات.

¹ - أحمد أبو الفتوح علي الناقه، نظرية النقود والأسواق المالية (مدخل حديث لنظرية النقود والأسواق المالية)، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية، ط1، 2001، ص 134.

² - صالح مفتاح، مرجع سبق ذكره، ص 126.

و قد تتناقض و تتعارض هذه الأهداف فعلى الحكومة التعاون مع سلطاتها النقدية و أن تضع أولويات تحقيق هذه الأهداف فالسياسة النقدية تعنى بتغيير حجم النقود المتبادلة بالزيادة أو النقصان بغية تحقيق أهداف معينة.¹

المطلب الثالث: أدوات السياسة النقدية

تشمل أدوات السياسة النقدية على نوعين من الوسائل، مباشرة وغير مباشرة

الفرع الأول: الأدوات غير المباشرة: وتتضمن ما يلي:

1- أداة سعر الخصم وسعر الفائدة

ترجع أهمية كل من سعر الخصم وسعر الفائدة إلى أن أسعارها قصيرة الأجل تأثر في السوق النقدية، بل أن كلا منهما يعتبر أحد مظاهر التعبير عن هذه الأسعار، ولهذا يمكن القول أن هناك علاقة طردية تربط بين كل من سعر الخصم وسعر الفائدة وأسعار الفائدة قصيرة الأجل.²

فإذا ما أزدت السلطة النقدية أن ترفع معدل الفائدة بشكل عام لمعالجة حالة التضخم التي يمر بها الاقتصاد القومي، فإنها تعتمد إلى رفع سعر الخصم وسعر الفائدة. الأمر الذي يزيد من تكلفة حصول الصارف التجارية على النقود أو الائتمان أو الاحتياطات النقدية. وهذا ما يؤدي إلى انخفاض حجم الائتاق الكلي، مما يساهم في التخفيف من حدة الضغط التضخمي إلى حد ما.³

كذلك فإن ارتفاع سعر الفائدة على الودائع تحت الطلب والودائع الآجلة سوف يزيد من

حجم الودائع ويؤدي إلى جذب جزء من القوة الشرائية وتجميدها مما يخفض بدوره من حجم

الإنفاق الكلي ويساعد أيضا ارتفاع سعر الفائدة على التخلص من جزء كبير من المخزون لدى

رجال الأعمال والمنظمون، وبهذه الطريقة يتجه مستوى الأسعار إلى الانخفاض، وتخف بالتالي حدة التضخم التي يتعرض لها الاقتصاد القومي، وعلى العكس إذا ما رغبت السلطة التنفيذية إنعاش اقتصادها ومعالجة حالة الركود والكساد التي يتعرض لها فإنها تلجأ إلى تخفيض سعر الفائدة السائد عن طريق تخفيض سعر الخصم، الأمر الذي يقلل من تكلفة المصارف التجارية على النقود السائلة والاحتياطات النقدية والائتمان مما يدفع هذه الأخيرة إلى تخفيض سعر الفائدة التي تمنحها للعملاء، وعلى الودائع الآجلة وودائع الادخار وهذا ما يشجع على

¹ أسامة بشير الدباغ، أثيل عبد الجبار الجومر، مقدمة في الاقتصاد الكلي، دار المناهج، 2003، ص 349.

² سعيد هتهات، دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 70

³ جمال بن دعاس، السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي، مرجع سبق ذكره، ص 187-188.

زيادة الطلب على الائتمان والقيام بالاستثمار، وهذا يزداد حجم الإنفاق الكلي ويساهم في تنشيط الاقتصاد القومي.

كذلك فإن تخفيض سعر الفائدة على الودائع بأنواعها يدفع تلك الودائع إلى السوق لتشارك في الاستثمار، وهكذا تساهم أداة تغيير سعر الخصم وسعر الفائدة في تقليل الائتمان أو في توسيعه، حسب الحالة التي يتعرض لها الاقتصاد القومي

2- أداة عملية السوق المفتوحة¹

تعتبر هذه الأداة إحدى مكونات السياسة النقدية التي تستخدمها السلطة في الرقابة على الائتمان ففي حالة انخفاض مستوى النشاط الاقتصادي والرغبة في معالجة الكساد عن طريق

زيادة الإنفاق الكلي يدخل البنك المركزي السوق النقدية مشتريا بعض السندات و الأوراق المالية مقابل تحرير شيك على حسابه ، يحصل عليه البائع وهنا سوف يذهب هذا الأخير بهذا الشيك لدى البنك التجاري الذي يتعامل معه . فتزداد الودائع بمقدار الشيك وبالتالي زيادة ودائع الصرف التجارية المحفوظة لديه، وتزداد الاحتياطات النقدية للمصرف التجاري وبالتالي يصبح بإمكانه أن يزيد من حجم الائتمان، وهكذا تتوسع هذه المصارف في منح الائتمان والقروض لعملائها، وهو ما يؤدي إلى زيادة القوة الشرائية في الاقتصاد القومي، ويزداد بالتالي الإنفاق الكلي في المجتمع².

على العكس من ذلك عندما يعاني الاقتصاد من حالة ارتفاع مستوى النشاط الاقتصادي،

وظهور التضخم وارتفاع الأسعار، فإن البنك المركزي يدخل السوق النقدية بائعا لبعض السندات والأسهم والأوراق المالية مما يقلل من الاحتياطات النقدية المحفوظة لديه، مما يدفع هذه الأخيرة إلى تخفيض الائتمان والقروض. وهذا ما يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الكلي الذي يمكن أن يخفض الطلب الكلي الفعلي، ويحد من التضخم وارتفاع الأسعار الذي يشهده الاقتصاد القومي .

2- أداة الاحتياطي القانوني

نظرا لأن البنوك التجارية هي التي تخصص في منح الائتمان وقبول الودائع ، فإن قدرتها على تحقيق ذلك يتوقف على ما في حوزتها من إمكانيات نقدية تمكنها من التوسع في عملياتها باستمرار مع الاحتفاظ بقدر مناسب من السيولة، يكون بمثابة هامش ضمان لها وتبرز أهمية استخدام السلطات النقدية لأحد أدواتها لمقاومة أو معالجة الاختلالات، فهي المسؤولة الوحيدة عن ذلك ولكي تستطيع هذه الأخيرة مقاومة الضبط المستمر على

¹ - سعيد هتهات، مرجع سبق ذكره، ص 72.

² - غازي حسين عناية، مرجع سبق ذكره، ص 153.

الأرصدة النقدية المحدودة للجهاز المصرفي، فضلاً عن هدفها في تخفيض هذه الظاهرة، فقد تلجأ إلى رفع الاحتياطي القانوني الذي تحتفظ به البنوك التجارية لديها بغرض تحقيق قدر من الاستقرار النقدي، وتنظيم الدورات الاقتصادية ولتوضيح الوضع في ميزان المدفوعات كما يعتبر الاحتياطي القانوني للبنوك التجارية من أهم المحددات التي تؤثر في إمكانياتها نحو استغلال مواردها النقدية أقصى استغلال ممكن بالدرجة التي تمكنها من تعظيم أرباحها بمعنى أن انخفاض هذه النسبة يزيد من قدرة البنك السائلة، بالقدر الذي يسمح له بالتوسع في منح القروض والتسهيلات الائتمانية، والعكس تماماً، حيث أن ارتفاع هذه النسبة يكون حسب سيولة البنك وحسب قدرته الائتمانية¹.

وفي النهاية نجد أن أداة التحكم في نسبة الاحتياطي القانوني للبنوك التجارية يكون بمثابة أداة فعالة للسياسة النقدية وذلك في الدول المتقدمة والتي تتميز أسواقها النقدية بالاتساع حيث تزداد أهمية الأدوات الأخرى والأكثر جدوى للسيطرة على الأوضاع النقدية، وعلى هيكل السوق النقدي وليس على سيولته فقط.²

الفرع الثاني: الأدوات المباشرة للسياسة النقدية

تستخدم هذه الأدوات قصد التأثير على حجم الائتمان الموجه لقطاع أو لقطاعات ما،

وتعمل على الحد من حرية ممارسة المؤسسات المالية لبعض الأنشطة كما ونوعاً ومن أهمها:

1- تأطير القروض (أو الرقابة على الائتمان)

يتم دراسة ذلك من خلال ما يلي³:

استخدامها: تستخدم هذه الأداة في الفترة التي تتميز بالتضخم وارتفاع الأسعار ويكون ميزان المدفوعات في حالة عجز⁴. فهو إجراء تنظيمي يفرض ويطبق على البنوك التجارية بهدف تحديد حجم القروض المقدمة من طرف الزبائن وفي حال الإخلال بهذه الإجراءات تتعرض البنوك إلى عقوبات تتباين من دولة لأخرى واعتماد هذا الأسلوب ينبع من سعي السلطات النقدية إلى التأثير على توزيع القروض في اتجاه القطاعات المعتبرة الأكثر حيوية بالنسبة للتنمية، أو التي تتطلب موارد مالية كبيرة.

وتطبيق هذه الأداة (تأطير القروض) تطرح عدة مشاكل أهمها:

¹ - سعيد هتمات، مرجع سبق ذكره، ص 72.

² - جمال بن دعاس، مرجع سبق ذكره، ص 186.

³ - علام سعد طه، دراسات في الاقتصاد والتنمية، الدار للطباعة للنشر والتوزيع، مصر، القاهرة، 2003، ص 330.

⁴ - عبد الحميد عبد المطلب، العدل محمد رضا، عجز الموازنة العامة والعملية التضخمية في مصر، بحوث ندوة أليات التضخم في مصر المنعقدة في القاهرة، 3-5 مارس 1990، ص 323.

عند تحديد سقف القروض عند مستوى أقل مما يحتاجه السوق وفقا لقوى العرض والطلب فإنه يؤدي إلى رفع معدلات الفائدة ؛

عدم التأكد من نجاعة هذه السياسة لصعوبة معرفة مستوى فعالية المشاريع التي تستفيد من فرصة التمويل التمييزي من غيرها¹.

- قواعد سياسة تأطير القرض سلبية لصالح القطاع الخاص وايجابية لصالح القطاع العام
 - تحد نتائج سياسة تأطير القرض بشكل كبير على أساس رد فعل القطاع غير المصرفي.
- فالتحديد الكمي للقروض البنكية يؤدي إلى ندرة الموارد المالية لتمويل الاقتصاد مما يعمل على رفع وتنظيم عمليات الاقتراض.

لسياسة تأطير القروض آثار سلبية إلا أنه إذا أدمجت معها سياسة انتقائية للقروض ستكون أقل سلبية وأكثر قبولاً لأنها تتمتع بنجاعة في تحديد كمية القروض الممنوحة فقط عند استعمالها بدون السياسة الانتقائية للقروض.

ومن بين الأشكال التي يتخذها أسلوب تأطير الائتمان تحديد الهامش المطلوب، وتستخدم لمنع استخدام التسهيلات الائتمانية بغرض المضاربة في السندات، وهذا الهامش عبارة عن نسبة من قيمة السند، التي لا يمكن أن تمنح كتسهيلات ائتمانية.

كما يستخدم لتقنين القروض الموجهة للاستهلاك، حيث تلجأ السلطة النقدية إلى التحكم في الائتمان الموجه للاستهلاك حتى تتماشى والظروف الاقتصادية من رواج وانكماش .

2- النسبة الدنيا للسيولة

تقتضي هذه الأداة أن يقوم البنك المركزي باجبار البنوك التجارية على الاحتفاظ بنسبة دنيا ويتم تحديدها عن طريق بعض الأصول منسوبة إلى بعض مكونات الخصوم. وهذا لتخوف السلطات النقدية من خطر الإفراط في الاقتراض من قبل البنوك التجارية بسبب ما لديها من أصول مرتفعة السيولة، وهذا بتجميد بعض هذه الأصول في محافظ البنوك التجارية وبذلك يمكن الحد من القدرة على اقتراض القطاع الخاص²

3- قيام البنك المركزي ببعض العمليات المصرفية

¹- عياش قويدر، اصلاح السياسة النقدية في الجزائر، الجزائر، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير غير منشورة، 1999، ص 28.

²- قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، أبريل 2003، ص 81.

تستعمل البنوك المركزية هذه الأداة في البلدان التي تكون فيها أدوات السياسة النقدية محدودة الأثر، حيث تقوم البنوك المركزية¹ بمنافسة البنوك التجارية بأدائها لبعض الأعمال المصرفية بصورة دائمة أو استثنائية؛ كتقديمها القروض لبعض القطاعات الأساسية في الاقتصاد لما تمتنع أو تعجز البنوك التجارية عن ذلك.

الفرع الثالث: الأدوات الأخرى للسياسة النقدية

هناك عدة أدوات أخرى نذكر منها:

1- الودائع المشروطة من أجل الاستيراد

تستخدم هذه الأداة لدفع المستوردين إلى إيداع المبلغ اللازم لتسديد ثمن الواردات في صورة ودائع لدى البنك المركزي لمدة محددة، وبما أن المستوردين في الغالب يكونون غير قادرين على تجميع أموالهم الخاصة، فيدفعهم ذلك إلى الاقتراض المصرفي لضمان الأموال اللازمة للإيداع وهذا من شأنه التقليل من حجم القروض الممكن توجيهها لباقي الاقتصاد، ويؤدي هذا بدوره إلى رفع تكلفة الواردات .

2- الاقناع الأدبي

هي وسيلة تستخدمها البنوك المركزية بطرق وديو وغير رسمية من البنوك التجارية لتنفيذ سياسة معينة في مجال منح الائتمان، ويعتمد نجاح هذا الأسلوب إلى طبيعة العلاقة القائمة بينهما، وهذا ما يفسر نجاحا في كندا، أستراليا ، نيوزلندا، واخفاقه في الولايات المتحدة الأمريكية².

ونشير إلى أن عمليات تعديل سعر الفائدة و معدل الخصم وعمليات السوق المفتوحة وكذا تأسيس نظام الاحتياطات الإلزامية هي مجموعة من الوسائل التقليدية الثلاث التي تملكها مؤسسة إصدار النقود لممارسة صلاحياتها فيما يتعلق بالسياسة النقدية، وقد تضاف لها لمزيد من الفعالية طرق أخرى تطوع كلها إلى الحصول على أفضل النتائج فيما يرتبط بمقاصد السياسة النقدية.

المطلب الرابع: قنوات ابلاغ السياسة النقدية

¹ - مغاوري شلي علي، البيورو، القاهرة، مكتبة زهراء الشرق، 2000، ص 112.

² - قدي عبد المجيد، المرجع سبق ذكره، ص 81.

تعتبر قنوات إبلاغ السياسة النقدية عن الطريق الذي يبلغ أثر أدوات هذه الأخيرة إلى الهدف النهائي تبعا لإختيار الهدف الوسيط¹، ويمكن أن نقسمها إلى أربعة قنوات وهي: قناة سعر الفائدة، قناة سعر الصرف، أسعار الأصول، وقناة الإئتمان.

الفرع الأول: قناة سعر الفائدة

تعتبر قناة سعر الفائدة حسب الفكر الكلاسيكي القناة التقليدية لإنتقال أثر السياسة النقدية إلى هدف النمو، أما في الفكر الكينزي تؤدي السياسة النقدية التقييدية إلى إرتفاع سعر الفائدة، و من ثم إلى إرتفاع تكلفة رأس المال، وهذا بدوره يؤثر على نفقات الاستثمار التي ستخفض وبالتالي إنخفاض الانتاج، أما عند القيام بسياسة نقدية توسعية ستؤدي إلى إنخفاض في أسعار الفائدة الحقيقية ومن ثم إلى إنخفاض تكلفة رأس المال أو الإقتراض وهو ما يعمل على رفع نفقات الإستثمار فيؤدي إلى زيادة الطلب الكلي وحجم الإنتاج² إعتد كينز في هذه القناة على عامل رئيسي وهو قرارات المؤسسات في شأن الإنفاق الإستثماري، والميزة الأساسية التي تتميز بها هذه القناة هي كون أن أسعار الفائدة الحقيقية هي التي تؤثر على قرارات المستهلكين والمؤسسات، أكدت العديد من الدراسات التي قدمها الإقتصاديون حول قناة معدل الفائدة كتيلور في سنة 1995، الذي أوضح أن سعر الفائدة يمارس أثرا كبيرا على نفقات الإستهلاك والإستثمار مما يجعله ناقلا هاما لأثر السياسة النقدية.³

الفرع الثاني: قناة سعر الصرف

تأخذ قناة سعر الصرف مكانة كبيرة في السياسات النقدية لعدد كبير من الدول خاصة التي تبحث عن إستقرار سعر صرف عملتها، وتستخدم هذه القناة كوسيلة لتنشيط الصادرات، حيث تعود الأهمية إلى كون تأثير تغير سعر الصرف يصل إلى الإقتصاد المحلي من خلال تأثيره على حجم التجارة الخارجية والميزان التجاري وميزان المدفوعات وكذلك من خلال تأثيره على الإستثمار الخارجي تتدفق رأس المال⁴

وتعمل هذه القناة إلى جانب أسعار الفائدة، حيث أن إنخفاض سعر الفائدة الحقيقي دال البلد يقلل من إستقطاب الودائع الوطنية مقارنة بالعملات الأجنبية، وهذه العملية تتم من خلال إنخفاض العملة الوطنية، وهذا يؤدي إلى إنفاض أسعار السلع الوطنية مقارنة بالأجنبية وبالتالي إرتفاع الصادرات و منه الناتج المحلي.

¹- قدي عبد المجيد، المرجع سبق ذكره، ص 81.

²- رسول حميد، العولمة وضرورة تفعيل السياسة النقدية في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص 58-59.

³- إكن لونيس، مرجع سابق، ص 62.

⁴- قدي عبد المجيد، المرجع سبق ذكره، ص 82.

وفي الحالة التي تستعمل فيها سياسة إنكماشية يخفض عرض النقود فترتفع أسعار الفائدة الحقيقية في الإقتصاد الوطني عنها في الخارج وهو ما يعمل على إستقطاب رأس المال الأجنبي ورفع الطلب على العملة المحلية وهذا ما يزيد من قيمة العملة الوطنية ويؤثر في الصادرات التي تكون معاينته من خلال الحساب الجاري في ميزان المدفوعات فينخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي مما يصيب الإقتصاد الوطني بالركود وهي آثار غير مرغوب فيها ينصح الكثير بضرورة مصاحبها بسياسات أخرى لمعالجة هذه الآثار السلبية.¹ ففي ظل نظام سعر الصرف الثابت، يتدخل البنك المركزي ببيع النقد الأجنبي في مقابل شراء العملة المحلية، التي تبدأ قيمتها في الإرتفاع تدريجيا، وتحدث آثار عكسية تؤدي إلى إنخفاض سعر الصرف تدريجيا ورجوعه إلى مستواه، وبالتالي فآثر السياسة النقدية غير مستمر. أما في ظل نظام سعر الصرف المرن لا يتدخل البنك المركزي، بل يستمر إنخفاض قيمة العملة المحلية الذي سيؤثر إيجابا على الصادرات بسبب إنخفاض تكلفة المنتجات المحلية مقارنة مع المنتجات المحلية مقارنة مع المنتجات الأجنبية، في حين سيكون هذا التأثير سلبيا على الواردات بسبب إرتفاع أسعارها مقومة بالعملية المحلية، وهو ما سيشجع الطلب على الإنتاج المحلي ومن ثم إرتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وانتعاش الإقتصاد الوطني²

الفرع الثالث: قناة أسعار الأصول.

المستقبلية القيمة الحالية لتدفقات العوائد المتوقع الحصول عليها مستقبلا من هذه الأصول، وذلك تبعاً لتوقعات المتعاملين الاقتصاديين، ومن خلال هذه القناة تظهر قناة أسعار الأصول المالية) الأسهم والسندات، وقناة أسعار الأصول الحقيقية) العقارات، وأن هتين القناتين تشتملان قناة توبين للإستثمار وقناة أثر الثروة على الإستهلاك³.

أولاً: قناة توبين للإستثمار.

ثانياً: قناة الثروة على الإستهلاك.

خلاصة الفصل

¹ - قدي عبد المجيد، المرجع سبق ذكره، ص 81.

² - رسول حميد، مرجع السابق، ص 59.

³ - يفيق ليلي اسمهان، آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتها الداخلية-دراسة قياسية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2014-2015، ص 118.

السياسة النقدية مجموعة من الإجراءات والقواعد التي تتخذها الدولة بهدف التحكم في المعروض النقدي والرقابة على الائتمان من خلال الأدوات التي تستخدمها من بينهما سعر إعادة الخصم وسياسة السوق المفتوحة، من أجل تحقيق الاستقرار في الأسعار وتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية المسطرة.

تسعى السياسة النقدية لتحقيق أهداف منها أولية ووسيطية ثم نهائية تتمثل في تحقيق الاستقرار الأسعار، النمو الاقتصادي، التوازن الداخلي والخارجي.

الفصل الثاني

تمهيد

يعد التضخم من المشاكل الاقتصادية التي تصيب اقتصاديات البلدان النامية و المتقدمة على السواء ، غير أن الأسباب المنشئة للتضخم في البلدان النامية تختلف عنها في البلدان المتقدمة، مما يترتب عليه تباين الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تفرزها الضغوط التضخمية على اقتصاديات تلك البلدان، و بالتالي اختلاف وسائل علاج التضخم باختلاف العوامل و الأسباب التي تقف وراء حدوثه. و يعد تخلف الأنظمة الاقتصادية و زيادة حدة الاختلالات الداخلية و الخارجية و تفاقم الاختلالات الهيكلية من أكثر العوامل التي تساهم في تغذية الضغوط التضخمية و تؤدي إلى حدوث ارتفاعات متوالية في مستويات الأسعار المحلية. و نظرا لأهمية الدور الذي يمارسه التضخم في التأثير على اقتصاديات البلدان، كان لا بد من التعرض بالدراسة و التحليل لمختلف الجوانب النظرية المرتبطة بظاهرة التضخم، حيث سيتم التطرق في هذا الفصل من الدراسة إلى مفهوم التضخم و أنواعه المختلفة و وسائل قياس التضخم في الاقتصاد و الآثار الاقتصادية و الاجتماعية التي تفرزها الضغوط التضخمية، كما سيتم تناول أهم المدارس و النظريات الاقتصادية التي تناولت تفسير ظاهرة التضخم، حيث سيتم تناول تفسير التضخم في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي و الفكر الاقتصادي الحديث، بالإضافة إلى تفسير التضخم في الفكر الاقتصادي المعاصر، كما يتناول الفصل الحالي من الدراسة وسائل علاج التضخم في اقتصاديات البلدان النامية من خلال دراسة أهم أدوات السياستين النقدية و المالية و دورها في علاج الضغوط التضخمية .

المبحث الأول: الاطار المفاهيمي للتضخم

يعتبر التضخم كظاهرة اقتصادية ليست حديثة النشأة، وإنما ظاهرة تمتد إلى العصور القديمة حيث عرفت البشرية ظاهرة ارتفاع الأسعار منذ القديم، فكانت العملة المتداولة تتأثر بكمية المعدن الثمين المتوفرة، و نلاحظ أن هذه الظاهرة كانت واضحة و جلية خاصة عند الحروب و الأزمات و لقد شاع استعمال مصطلح التضخم في العصر الحديث و الذي يعتبر أكثر استعمالاً من طرف الاقتصاديين، نتيجة لتعدد الآراء و التعاريف حيث سنحاول التطرق إلى أهم التعاريف و نستخلص إلى تعريف شامل.

المطلب الأول: ماهية التضخم والنظريات المفسرة له

الفرع الأول: تعريف التضخم

بالرغم من وجود عدة تعريفات لظاهرة التضخم إلا أن أكثرها شيوعاً يتمثل في اعتبار التضخم ارتفاع مستمر في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات داخل الاقتصاد القومي خلال فترة زمنية معينة¹.

و يتطلب هذا التعريف توافر شرطين أساسيين هما:

1- ارتفاع أسعار معظم السلع والخدمات في المجتمع

2- أن يكون الارتفاع في أسعار السلع والخدمات مستمراً على مدى فترة طويلة من الزمن .

ووفقاً للتعريف الشائع كذلك له الذي يبين بأن التضخم يمثل ارتفاعاً مستمراً للمستوى العام للأسعار حيث يوضح هذا التعريف أن مشكلة التضخم تظهر إذا عانت الدولة من²:

1- ارتفاع مستمر في الأسعار

فخطورة مشكلة التضخم تأتي من أن ارتفاع الأسعار يكون مستمراً على مدى فترة زمنية فالارتفاع المؤقت في الأسعار بسبب أية ظروف طارئة أو عارضة قد لا يسبب مشكلة للدولة و لذلك لا يمكن اعتباره نوعاً من التضخم فبمجرد انتهاء هذه الظروف غير الطبيعية و التي قد تكون ظروف حرب أو اضطرابات عمالية أو سوء الأحوال الجوية التي تضر بالمحاصيل الزراعية تعود الأسعار إلى مستواها السابق و لذلك لا يمكن أن تطلق على هذا الارتفاع المؤقت في الأسعار تضخماً.

¹- هيل عجمي جميل الجنابي، النقود والمصارف والنظريات النقدية، وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2014، ص 285.

²- د. مجدي محمود شهاب، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2000، ص 69.

2-ارتفاع المستوى العام للأسعار

يعني التضخم أن المستوى العام للأسعار يتعرض للارتفاع ، و لذلك فحدوث ارتفاع في أسعار بعض السلع ، و انخفاض أسعار أخرى قد لا يقضي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار و لذلك لا يعتبر تضخما .¹ وكذلك يعرف التضخم على أنه:

التغير النسبي في المستوى العام للأسعار وقد جرت العادة على اعتماد الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك لأن سلة المستهلك تمثل المعروض من السلع والخدمات المنتجة منها محليا و المستوردة . لكن توجد طائفة أخرى من المقاييس للأسعار ، على المستوى الكلي والقطاعي ، تكشف عن جوانب لا يستهان بها من ضغوط التضخم والتكاليف و يقتضي الإعداد الكفاء للسياسات الاقتصادية النظر فيها جميعا و تشخيص مدى انسجامها مع الرقم القياس العام لأسعار المستهلك.

كل هذه التعاريف تؤكد على أن المقصود بالتضخم هو الارتفاع المستمر للأسعار وليس الأسعار العالية مشيرة إلى وجود حالة من عدم التوازن بين العرض الكلي و الطلب الكلي عند مستوى الأسعار السائدة مما يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار.²

و من خلال التعاريف السابقة يمكننا استخلاص تعريف واضح للتضخم يتمثل في:

التضخم هو ظاهرة نقدية تؤثر في الاقتصاد العام و ذلك كونها متغير اقتصادي كلي يتمثل في تسجيل ارتفاعا ملحوظا للمستوى العام لأسعار السلع والخدمات الأساسية.

الفرع الثاني: النظريات المفسرة للتضخم

ترتكز هذه النظرية في تفسيرها للتضخم على النظرية الكمية للنقود،

تختلف تفسيرات ظاهرة التضخم نتيجة اختلاف الظروف الاقتصادية السائدة خلال فترة زمنية معينة و نتيجة للأسباب التي أدت إلى نشوئها، فتفسير التضخم خلال فترة زمنية يمكن أن لا يتطابق مع تفسيره في فترة³ أخرى تختلف ظروفها عن الفترة السابقة، إلا أن تعدد النظريات المفسرة للتضخم لا يعد تناقضا فيما بينها، بل يؤدي إلى تعريف كامل للتضخم، و فيما يلي

¹ -باري سيجل، ترجمة طه بعد الله منصور، النقود والبنوك والاقتصاد، دار المريخ للنشر، الرياض، مملكة العربية السعودية، 1987، ص 554.

² - جيمس بلاكورد، ترجمة أشرف محمود ، الموج في النظرية الاقتصادية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 265.

³ - نعمة الله نجيب وآخرون، مقدمة في اقتصاديات النقود والمعرفة والسياسة النقدية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص 384.

سنتطرق إلى أهم المدارس الاقتصادية التي عرفت التضخم¹:

أولاً: تفسير التضخم في الفكر الكلاسيكي

و من المفروض فان الدعائم التي تركز عليها هذه النظرية في تحليلها للظواهر التضخمية تتمثل ما يلي:

1- كمية النقود هي العامل الهام و الفعال في التأثير على حركات الأسعار؛

2- تتناسب كمية النقود تناسباً طردياً مع الأسعار، أي إذا زادت كمية النقود المتداولة يترتب عليه ارتفاع في مستوى الأسعار و بنفس النسبة، و العكس صحيح؛

3- تتناسب كمية النقود تناسباً عكسياً مع القيمة التي تمثلها، أي أنه إذا زادت كمية النقد المتداول انخفضت القوة الشرائية للنقود²؛

4- تتناسب كمية النقود تناسباً طردياً مع الطلب على السلع، أي إذا زادت كمية النقود المتبادلة فإنه يرتفع معدل الطلب على المنتجات و ذلك يدفع إلى الزيادة في عرض المنتجات و بالتالي ترتفع الأسعار و هذا ما يؤدي إلى حدوث التضخم؛

5- تفترض هذه النظرية التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج.

و يمكن تبين أفكار هذه النظرية من خلال المعادلتين التاليتين:

1- معادلة التبادل لفيشر:

تقوم هذه النظرية على أن التضخم يرتبط بصورة أساسية بعرض النقود، أي أن قيمة النقود تتحدد وفق قوى العرض و الطلب عليها شأنها شأن بقية السلع الأخرى، فوفق هذا المفهوم صيغت معادلة التبادل من طرف الأمريكي إفرنج فيشر سنة 0300م، و الذي يرى بأن الطلب على النقود لغرض المبادلات يؤكد على وظيفة النقود كوسيلة للمبادلة، و يقوم ذلك على مطابقة حسابية أي أن المبادلة تجري بين البائع و المشتري تتطلب استبدال النقود بالسلع و الخدمات، فيجب أن تتساوى قيمة النقود مع قيمة السلع و الخدمات التي تبادلها، ففي أي لحظة زمنية يجب أن تتساوى قيمة السلع و الخدمات مع عدد المعاملات (كمية المبادلات) مضروباً في المستوى العام للأسعار، P و عليه فان قيمة P.T ستكون متساوية مع قيمة التدفق النقدي الذي يتمثل في كمية النقود M مضروباً في سرعة تداول النقود، و يمكن التعبير عن هذه المطابقة بالمعادلة التالية:

¹- غازي حسين عناية، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص ص 27-30.

²- مفدي عبد اللاوي، محاضرات في الاقتصاد النقدي والسياسة النقدية، مطبعة مزوار، ساحة السوق، الوادي، 2007، ص 90.

TPV

M: كمية النقود ، و هي المتغير الفعال يتحدد مقدارها بواسطة البنك المركزي.

V : سرعة تداول النقود فهي ثابتة و مستقلة عن باقي المتغيرات الأخرى .

P : المستوى العام للأسعار

T: كمية المبادلات المحققة خلال فترة معينة و تعتبر ثابتة في الأمد القصير، و هذا لكي تتغير الأسعار بتغير كمية النقود يجب أن تكون الكمية المعروضة من السلع ثابتة.

و من المعادلة السابقة يمكننا استنتاج المعادلة التالية:

يتضح من خلال هذه المعادلة أن مستوى الأسعار يعتمد على كمية النقود، و أن التغير في السعر يكون بنفس التغير في كمية النقود، لأن v " ثابتة و مستقلة عن باقي المتغيرات الأخرى و T " تقاس خلال فترة زمنية معينة و تعتبر ثابتة على الأمد القصير و بالتالي نستنتج أنه كلما زادت كمية النقود M " يؤدي ذلك الى ارتفاع الأسعار P " مما يؤدي الى حدوث التضخم¹

و رغم القبول العام لمعادلة التبادل ليفشر، إلا انه سجلت عليها بعض الانتقادات و التي من أهمها:
- أن هذه المعادلة لا تصلح للاختبار الإحصائي؛

- أن كمية المبادلات تشمل جميع المبادلات بدون تفرقة بين التي تخص الإنتاج و التي تخص الأسواق المالية و كذلك التي تتعلق بتبادل أصول حقيقية، مما ينجر عنه أن كمية المبادلات تحتوي على سلع غير متجانسة و من الصعب استخدام مقياس واحد لقياسها ، لذلك تعتبر كمية المبادلات كمية غير قابلة للقياس؛
2- معادلة كمبردج للأرصدة النقدية:

يعود لألفرد مارشال و بيجو و أعضاء مدرسة كمبردج النيوكلاسيكية الفضل في صياغة هذه المعادلة، تركز هذه المعادلة على جانب الطلب على النقود كمحدد أساسي لحجم الدخل النقدي، و تقوم على اعتبار أن هناك نسبة من الدخل القومي يحتفظ به الأفراد في صورة نقدية، تتغير هذه النسبة مع تغير مستوى الدخل.
* اعتبرت هذه النظرية أن للنقود وظيفة واحدة و هي كونها وسيط للمبادلات دون النظر للوظائف الأخرى كاعتبارها مخزونا للقيمة؛

¹- ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، قواعد، أنظم، نظريات، سياسات، مؤسسات نقدية، مطبعة النخلة، دار الفكر، بدون سنة ص

ثانيا: تفسير التضخم حسب النظرية الكينزية

أنت النظرية الكينزية بأدوات تحليل جديدة و التي طرحت الكثير من الجدل في النظرة الاقتصادية ، وكانت هذه الأدوات نقدا لأهم المبادئ الكلاسيكية التي كانت منتشرة قبل سنة 2000 ، حيث أتى جون مينارد كينز معالجا لأخطاء النظرية الكلاسيكية و محاولا من خلال اخراج الاقتصاد العالمي من أزمة الكساد الكبير لسنة 2004 م ، و فيما يلي سنتطرق لأهم أفكاره ذلك في تحليل ظاهرة التضخم¹.

لقد اعتمد كينز في تحليله للتقلبات في المستوى العام للأسعار على دراسة العوامل التي تحدد مستوى الدخل الوطني، كما استند على التقلبات التي تحدث في الإنفاق الوطني بنوعيه الاستهلاكي و الاستثماري، أي أن التحليل الكينزي يعتمد في تفسير التغيرات في المستوى العام للأسعار على التفاعل بين قوى الطلب الكلي و قوى العرض الكلي، حيث يرى كينز أن زيادة الطلب الفعلي الذي لا يواكبه زيادة في السلع و الخدمات العرض المتاح ، هو الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار ، فالتضخم مرتبط بحدوث تطورات في عدد من المتغيرات الاقتصادية أهمها²:

- العرض الكلي المتاح؛

- الطلب الكلي الفعلي، يتمثل في الإنفاق على السلع الاستهلاكية و السلع الاستثمارية عند مستوى التشغيل الكامل؛

- كمية النقود المعروضة للتداول؛

- أسعار الفائدة؛

- مستوى التشغيل في الجهاز الإنتاجي ، أي نسبة استخدام عوامل الإنتاج هل استخدمت كليا أم جزئيا.

و يفترض كينز في تحليله أن حالة التوازن هي تلك الحالة التي يكون فيها الطلب الكلي يعادل مستوى

التشغيل الكامل و أن حدوث خلل في ذلك التوازن يعني في الحقيقة حالتين:

- إذا كان الطلب الكلي أكبر من مستوى التشغيل الكامل فانه توجد حالة تضخم.

- إذا كان الطلب الكلي أقل من مستوى التشغيل الكامل فانه حالة كساد.

في المستوى العام للأسعار، يطلق على هذا النوع من التضخم بالتضخم الجزئي و لا يعد في هذه الحالة تكون الأجهزة الإنتاجية لم تصل إلى أقصى طاقتها أي أن هناك موارد اقتصادية عاطلة غير مستغلة، و بالتالي فان حدوث زيادة في الطلب لن يترتب عليه ارتفاع في المستوى العام للأسعار، لأن الزيادة في الطلب سيصاحبها زيادة

¹- نعمة الله نجيب وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 388.

²- مفيد عبد اللاوي، مرجع سبق ذكره، ص 92.

مقابلة في عرض السلع و الخدمات من خلال استغلال الطاقات الإنتاجية العاطلة مما لا يؤثر على مستويات الأسعار، إلا انه و في ظل زيادة استخدام عوامل الإنتاج العاطلة، فانه من المتوقع أن يصاحب الزيادة في الطلب زيادة هذا التضخم حقيقيا. المرحلة الثانية: مرحلة التشغيل الكامل. و هي الحالة التي تشغل فيها كافة الموارد الاقتصادية، حيث يؤدي زيادة حجم الطلب الكلي على السلع و الخدمات عن العرض الحقيقي لها إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، نظرا لعدم وجود موارد اقتصادية عاطلة يمكن استخدامها لمواجهة الزيادة في حجم الطلب ، مما يؤدي إلى حدوث تضخم حقيقي حسب كينز. زيادة على ذلك فلا تعتبر هذه النظرية أن زيادة كمية النقود عند التشغيل الكامل يؤدي الى زيادة المستوى العام للأسعار، و ذلك عندما يصاحب الزيادة في كمية النقود زيادة في تفضيل السيولة و الاكتناز لدى الأفراد¹.

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية أعادت المدرسة النقدية الحديثة لشيكاغو بقيادة ميلتون فريدمان النظرية الكمية إلى الحياة، و ذلك بصياغتها في صورة حديثة، و يرجع رواج و انتشار هذه النظرية إلى المناخ الاقتصادي الذي ساد اقتصاد الدول الغربية في السبعينات من القرن العشرين ، فانتشار ظاهرة التضخم الركودي التي صاحبها ارتفاع متواصل للأسعار مع الغربية في السبعينات من القرن العشرين ، فانتشار ظاهرة التضخم الركودي التي صاحبها ارتفاع متواصل للأسعار مع عكسية بين معدل التضخم و معدل البطالة، فقد اعتقد فيلبس بأنه إذا ارتفع معدل التوظيف أي انخفض معدل البطالة، فان ذلك يكون مصحوبا بتضخم مرتفع، فقد حدث في هذه الفترة عكس ذلك، ففي ظل تلك الظروف غير المألوفة أخذت أفكار النقديين تلقى قبولا و انتشارا لدى الكثير من واضعي سياسة مكافحة التضخم.

1- الأفكار الأساسية للنظرية المعاصرة للنقود:

يرى فريدمان في تفسيره للتضخم بأنه ظاهرة نقدية ، باعتباره نتيجة للنمو غير المتوازن بين كمية النقود و حجم الإنتاج، أي أن الزيادة في كمية النقود بنسبة أكبر من الزيادة في حجم الناتج يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، و لقد رفض كذلك دور الأجور و النفقة في تغير الأسعار، و لا يؤيد بوجود صلة بين معدل التضخم و مستوى البطالة على المدى الطويل، فهذه النظرية تتمثل في نظرية الطلب على النقود، حيث أنها تبحث في العلاقة بين التغير في نصيب الوحدة المنتجة من النقود و التغير في مستوى الأسعار، و ذلك من خلال ما يطرأ للطلب على النقود من تغيرات.

¹- أحمد محمد صالح الجلال، مرجع سابق، ص 41.

فقد أشار فريدمان إلى الحالات التالية لتأثيرات زيادة كمية النقود:

من الممكن التصور أن أثر هذه الزيادة تمتص بالكامل في انخفاض مصاحب لسرعة دوران النقود دون أن يمارس تأثير على الدخل الوطني الحقيقي و الأسعار؛¹ و يرى فريدمان بأن الطلب على النقود يتوقف على أذواق المستهلكين و الأفضليات التي يرونها بالإضافة إلى دخل أو ثروة الفرد باعتبارها عنصراً أساسياً في الطلب على النقود. إذن فالنظرية الكمية الحديثة تعتبر التضخم ما هو إلا نتيجة زيادة كمية النقود المتداولة بالنسبة لكمية الإنتاج مما يؤدي إلى ارتفاع نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود المتداولة، مما يدفع بالمستوى العام للأسعار نحو الارتفاع، غير أنها لم تفترض ثبات الإنتاج و سرعة تداول النقود عكس النظرية الكمية الكلاسيكية.

المطلب الثاني: أنواع التضخم و آثاره

إن تعدد آراء الاقتصاديين حول مفهوم التضخم، جعلهم يختلفون في تحديد أنواعه، فمنهم من قسم التضخم من حيث قوته و منهم من قسمه من حيث المنشأ و منهم من قسمه من حيث النتيجة، كما أن التضخم يخلف العديد من الآثار الاقتصادية و الاجتماعية.

الفرع الأول: أنواع التضخم

يمكن تحديد عدة أنواع للتضخم من حيث قوته، موقف الحكومة منه، من حيث المصادر و الأسباب و الظروف المساعدة، من حيث القطاعات الاقتصادية كما يلي:

أولاً: أنواع التضخم من حيث قوته

يصنف التضخم من حيث قوته²

1- التضخم الجامح: وهو أخطر أنواع التضخم، و فيه ترتفع الأسعار بمعدل كبير جداً، و تتناقص قيمة العملة إلى درجة تصبح فيها زهيدة و ذات قيمة تافهة جداً.

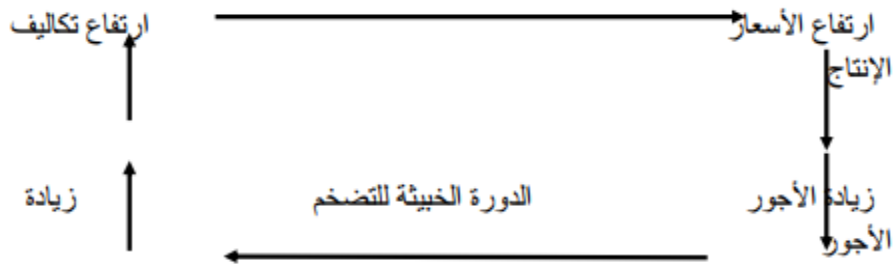
و هو تضخم تصاعدي ترتفع فيه الأسعار و الأجور شيئاً فشيئاً، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الضغوط على الأسعار و بالتالي ردود أفعال تنتج المزيد من التضخم، وبذلك فإن هذا النوع من التضخم يغذي نفسه بنفسه³.

¹ سعيد هتمات، مرجع سابق، ص ص 65-66.

² حسين بن سالم جابر الزبيدي، التضخم والكساد، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2011، ص 32.

³ كمال سلطان محمد سالم، الاقتصاد الكلي، مكتبة الوفاء، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2015، ص 322.

الشكل رقم (1-2): الدورة الخبيثة للتضخم



المصدر: عناية

عازي حسين، مرجع سابق، ص 59.

و لكن وقوع هذا النوع من التضخم احتمال نادر، بالرغم مما يراه البعض من إمكانية حول التضخم المستمر إلى تضخم جامح، عند عدم التحكم به و مراقبته

و ينشأ هذا التضخم نتيجة ل:

-انهيار النشاط الاقتصادي.

-عدم مقدرة الحكومة على ضبط الأمور.

-الحروب المدمرة.

-لجوء الحكومة إلى تخفيض قيمة العملة بشكل حاد، وذلك للتخلص من التزامها الخارجية

و خاصة إن كانت ناشئة بسبب الحرب¹.

والأمثلة على هذا التضخم كثيرة منها:

ما شهدته أمريكا أثناء الحرب الأهلية و حرب الفيتنام و ما حدث من ارتفاع في الأسعار، و يقول شارل

ليفنسون حول هذا الأمر: "حرب الفيتنام كانت إحدى الأسباب الرئيسية للتضخم الأمريكي فقد تجاوزت تكلفتها

المباشرة 04 مليار دولار أمريكي حتى عام 2000

* ما شهدته ألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى، حين قامت الحكومة بطبع النقود بمعدلات مرتفعة للغاية لتغطي

نفقاتها، و في عام 2005 ارتفع مستوى الأسعار ألف بليون مرة" أي تريليون مرة" حتى إن كثيرا من الشعب الألماني

لجأ إلى نظام المقايضة و استخدام السلع بدلا من النقود كأن يحدد التاجر سعر رغيف الخبز بثلاث بيضات مثلا.

¹- حسين بن سالم جابر الزبيري، مرجع سبق ذكره، ص 92.

* ما شهدته الجمهورية العراقية عقب الاحتلال الأمريكي لها من ارتفاع في الأسعار وتراجع قيمة العملة.

2- التضخم الزاحف أو التدريجي أو المتسلق

و يقصد به الارتفاع في المستوى العام للأسعار بشكل متوسط، و هذا النوع من التضخم عليه خلاف بين الاقتصاديين، حيث يرى بعضهم في نسبة الارتفاع البسيطة في الأسعار نماء للاقتصاد، ففي أوقات التضخم الزاحف ترتفع أسعار السلع قبل ارتفاع أسعار الموارد فيؤدي ذلك إلى زيادة الأرباح مما يدفع رجال الأعمال إلى زيادة الاستثمارات¹.

بينما يرى البعض الآخر أن الآثار التراكمية لمثل هذا التضخم تكون شديدة، كما أن التضخم الزاحف يتضاعف بسرعة و يؤدي إلى التضخم الشديد الجامح.

و يسبب هذا النوع من التضخم ما يلي²:

* الزيادة الطبيعية للسكان و تطور احتياجاتهم، دون أن يواكب ذلك زيادة في عرض السلع و الخدمات لتلبية هذه الاحتياجات.

* تمويل قسم من الإنفاق العام عن طريق إصدار النقود بدون غطاء من الإنتاج أو المعادن الثمينة.

* تأخر استجابة الجهاز الإنتاجي للزيادة في الطلب الفعال.

و يتسم هذا النوع من التضخم بحدوث ارتفاع بطيء و لكنه مستمر في مستوى الأسعار.

ثانياً: أنواع التضخم من حيث موقف الحكومة منه

يمكن تقسيم التضخم من حيث مدى تدخل الحكومة في الاقتصاد و ذلك لمعالجة و القضاء على الأسباب

المؤدية للتضخم و ينقسم هذا الأخير بدوره الى:

¹ - أوجسيت سوانينج، ترجمة خالد العامري، الاقتصاد الكلي، الطبعة العربية الأولى 2008، الطبعة الأجنبية 2005، دار الفاروق للاستثمارات الثقافية للنشر والتوزيع، ص 193.

² - عقيل جاسم عبد الله، النقود والمصارف بنغازي، منشورات الجامعة المفتوحة، بدون سنة النشر، ص 193.

1-التضخم المكبوت (المقيد)

و هو عبارة عن حالة يظل فيه المستوى العام للأسعار ثابتا بوسيلة أو بأخرى، لكن هذا الثبات يكون على حساب تراكم قوي يمكن بسبب ارتفاع انفجاري في الأسعار في مرحلة لاحقة¹.

و يسود هذا النوع من التضخم في البلدان ذات الاقتصاد المخطط و التي تهيمن الدولة فيها على الاقتصاد. و يحدث التضخم المكبوت في حال زيادة الطلب الفعال عن العرض المتاح من السلع و الخدمات و بخاصة عندما تصدر الدولة نقودا و تضعها في التداول دون غطاء من الإنتاج أو من الذهب أو من العملات الأجنبية القطع النادر و المنطقي في هذه الحالة أن ترتفع الأسعار، لكن الدولة المسيطرة على الاقتصاد تلجأ إلى التحديد الإجباري لأسعار السلع و الخدمات بأقل من السعر الذي يمكن أن يسود في حال تفاعل العرض و الطلب بشكل حر دون تدخل من الدولة، و هذا ما كان يحصل في الاتحاد السوفييتي و دول أوروبا الشرقية في ظل النظام الاشتراكي.

-و لمواجهة زيادة الطلب تقوم الدولة بتحديد حصص استهلاكية مخصصات لكل فرد من السلع و الخدمات، و هذا ما يسمى بالتضخم المكبوت.

و عندما تلغي الدولة قرار التسعير الإجباري للسلع و الخدمات، فان القوة الشرائية المتاحة للأفراد تتحول إلى طلب فعال يؤدي إلى حدوث تضخم كبير و ارتفاع انفجاري للأسعار².

2-التضخم الطليق

و هذا التضخم بعكس التضخم الكامن أو المكبوت، حيث أن الحكومة في هذا النوع من التضخم لا تتدخل لمنع ارتفاع الأسعار فيترك طليقا، فتظهر نتيجته بارتفاع الأسعار شيئا فشيئا، و يتميز هذا التضخم بارتفاع سافر للأسعار و الأجور و النفقات، و ذلك دون أي تدخل من السلطات.

و بالتالي مطالبة العمال برفع الأجور بناء على ارتفاع الأسعار، يدفع المستثمرين و المنتجين إلى رفع أسعار منتجاتهم لتغطية التكاليف، و هذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع أسعار الحاجات الاستهلاكية.

وهناك أنواع أخرى للتضخم تتحدد حسب المصادر و نجد من خلال هذا الجانب الأنواع التالية:

¹- محمد السيرتي، علي عبد الوهاب نجا، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص 244.

²- كمال سلطان محمد سالم، الاقتصاد الكلي، مكتبة الوفا، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2015، ص 322.

1-التضخم الطبيعي الاستثنائي¹

و هو تضخم غير اعتيادي ينشأ نتيجة لظروف طبيعية كالزلازل، و البراكين، أو انتشار الأوبئة و الأمراض، أو بسبب الفيضانات و الأعاصير... ، فهذه الظروف و غيرها قد تكون حافزا لظهور الاتجاهات التضخمية و انتشارها، كما حدث نهاية سنة 2004 اثر الزلزال و المد البحري لتسونامي الذي أصاب دول جنوب شرق آسيا، حيث ارتفعت الأسعار إلى الأضعاف.

2-تضخم التكاليف

و ينشأ هذا النوع من التضخم، عندما يكون السبب في ارتفاع الأسعار هو زيادة أسعار خدمات عوامل الإنتاج بنسبة أكبر من النتاج الحدي لها 2. إذ تؤدي الزيادة السريعة في مستويات الأجور بفضل النقابات العمالية القوية إلى ارتفاع مستويات الأسعار عندما لا يقابل هذه الزيادة إنتاجية في العمل في بعض القطاعات الرئيسية داخل الاقتصاد الوطني ، و يفترض هذا التحليل سيادة المنافسة غير التامة في كل من سوق العمل و سوق السلع أي توفر النقابات العمالية القوية في سوق العمل، مع توفر اتحادات أرباب أعمال قوية في سوق السلع. و يؤدي ارتفاع مستويات الأسعار إلى انخفاض القوة الشرائية للأجور الاسمية ، ما يدفع النقابات العمالية إلى التدخل عن طريق المساومة و رفع الأجور الاسمية لأعضائها لتصل بها إلى مستواها الحقيقي السابق، و من ثم سيعمل أرباب الأعمال إلى نقل عبء الزيادة في الأجور إلى المستهلك عن طريق رفع أسعار منتجاتهم، و هكذا سيستمر لولب الأجور و الأسعار بالارتفاع متسببا في حصول تضخم التكاليف. و يطلق مفهوم تضخم الأجور على العامل الأول الذي تسبب في انتقال دالة العرض الكلي و ما نجم عنه من ارتفاع في مستويات الأجور، تميزا له عن تضخم الأرباح الذي تسبب عن العامل الثاني، أي قوة اتحادات أرباب الأعمال في نقل عبء الزيادة في الأجور إلى المستهلك. و على ذلك يعتبر تضخم التكاليف عبارة عن مزيج من تضخم الأجور و تضخم الأرباح .

كما يمكن أن يحصل تضخم التكاليف مع ارتفاع إنتاجية العمل و لكن عند مستوى توظيف أقل، إذ يؤدي ارتفاع الأسعار، مع ثبات عرض النقود، إلى تقليل كمية النقود لغرض المعاملات، و تنخفض القدرة الشرائية للمستهلكين و يصبح عدد السلع و الخدمات التي يمكن الحصول عليها بنفس كمية النقود أقل من السابق، و يتحدد مستوى الإنتاج أقل من السابق، و من ثم انخفاض المستوى المطلوب من العمال لإنتاج الكمية الجديدة، و الذي بدوره سيؤدي إلى ارتفاع الناتج الحدي للعمل، استنادا إلى قانون تناقص الإنتاجية، أي كلما زاد عدد

¹- نيبيل الروبي، نظرية التضخم، الطبعة الثانية، الإسكندرية، مؤسسة الثقافة الجامعية، 1984، ص 27.

الوحدات المستخدمة من العمل كلما انخفضت إنتاجيتها، و كلما قل العدد زادت إنتاجيتها، و سيؤدي انخفاض عدد العمال المستخدمين إلى استعداد أرباب الأعمال إلى رفع الأجور الاسمية.

و في الحقيقة فان ليس من السهل دوما تصحيح و معالجة التضخم الناشئ عن التكاليف . و عادة ما يصعب فصله عن التضخم بالطلب، فبارتفاع الأجور أو الأرباح يرتفع عائد الأعوان الاقتصاديين ، و بالتالي يزداد الطلب على السلع الاستهلاكية و الاستثمارية. و على العكس فارتفاع الطلب لا يمكن أن يؤثر على تكاليف الإنتاج. الاستثمارية و الاستثمارية. و على العكس فارتفاع الطلب لا يمكن أن يؤثر على تكاليف الإنتاج .

4-تضخم المستورد

5-تضخم الذاتي

6-التضخم الدوري (الحركي)

الفرع الثاني: آثار التضخم

في حال احتواء معدل التضخم على مستويات مقبولة فإن الاقتصاد لن يعاني من المشاكل لأن المستويات المعتدلة للتضخم لا تؤثر في النشاط الاقتصادي من خلال التأثير على قرارات المستهلكين والمستثمرين كما أنها لا تحد من القدرة التنافسية للاقتصاد في حين يترتب على الارتفاع المستمر للأسعار التضخم آثار كثيرة تمس مستوى معيشة فئات المجتمع المختلفة كما تؤثر على جميع أوجه النشاط الاقتصادي: داخل المجتمع وفيما يلي نعطي أمثلة مختلفة عن هذه الآثار.

1-تأثير التضخم على الدخل

في الفترات التي يكون فيها معدل التضخم كبيرا تتأثر بعض فئات المجتمع بينما يستفيد البعض الآخر. فالفئات التي ترتفع دخولها بمعدل أكبر من معدل ارتفاع الأسعار تستفيد نتيجة لارتفاع دخولها الحقيقية، بنما الفئات التي ترتفع دخولها بمستوى أقل من مستوى ارتفاع الأسعار تعاني من انخفاض في دخولها الحقيقية. وعادة تكون الفئات الأولى هي الفئات التي يكون مصدر دخلها من الأرباح بينما أصحاب الدخل الثابتة والتي قد تمثل نسبة كبيرة من أفراد المجتمع هي التي تعاني كثيرا من التضخم¹.

¹ - خالد واصف الوزاني، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2006، ص

2- تأثير التضخم على الدائن والمدين

في أوقات التضخم يستفيد المدين وأيضا الدائن. لأن المدين يقترض مبالغ محددة يلتزم بتسديدها بدون زيادة أو نقصان¹، (إلا في الحالات الربوية كالتعامل مع البنوك الربوية) إلا أن القيمة الحقيقية للدائن تنخفض مع ارتفاع الأسعار. فمثلا لو اقترضت ألف دولار من شخص في فترة تتزايد فيها الأسعار وقمت بتسديدها بعد سنة من الآن فإن قيمتها الحقيقية، أي ما يمكن أن تشتريه الألف دولار من سلع وخدمات، تقل نتيجة لارتفاع المستوى العام للأسعار. وينطبق ذلك أيضا على مدخرات الأفراد حيث تنخفض القيمة الحقيقية لهذه المدخرات في أوقات التضخم.

3- تأثير التضخم على أسعار الصادرات

يمثل التضخم خطيرة على أسعار الصادرات، حيث تجد الدول التي تعاني من التضخم نفسها في موقف غير تنافسي مع دول العالم الخارجي خاصة إذا كانت أسعار منتجاتها تتزايد بمعدل مرتفع عن بقية أسعار السلع الخارجية².

هذا الوضع يجعل أسعار السلع الوطنية مرتفعة مقارنة بأسعار السلع الأجنبية المشابهة فيرتفع بالتالي حجم الواردات وينخفض حجم الصادرات ويحدث نتيجة لذلك عجز في الميزان التجاري الذي يصور التعاملات المقيمين داخل دولة معينة وبين دول العالم الخارجي. ويتزايد خطر هذا الوضع إذا كان التضخم ناتجا من الزيادة في الطلب على السلع والخدمات، حيث تترجم هذه الزيادة في الطلب إلى طلب على السلع والخدمات الأجنبية أي الواردات.

4- تأثير التضخم على النمو الاقتصادي

اختلفت آراء الاقتصاديون بالنسبة لتأثير التضخم على النمو الاقتصادي. فهناك فريق يرى بأن التضخم له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي، حيث تنشأ في المجتمع حالة تتسم بعدم التأكد في الأوضاع الاقتصادية في المستقبل فيؤثر ذلك على قرارات الاستثمار ومن ثم يقل حجم الاستثمار. كما تتأثر أيضا قرارات المدخرين خاصة عندما يتوقعون استمرار الزيادة في الأسعار نظرا لانخفاض القيمة الحقيقية للمدخرات كما أشرنا سابقا.

ويرى أنصار هذا الرأي أيضا أن أصحاب الدخل التي تتمثل في الأجور أي العمل يقل حماسهم للعمل بسبب انخفاض دخولهم الحقيقية مع ارتفاع الأسعار.

¹- بلعوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص ص 153-154.

²- رجاء الربيعي، مرجع سبق ذكره، ص 24.

كما يلاحظ من الأراء السابقة أن كل فريق يسوق من المبررات التي تؤيد وجهة نظره إلا أن صحة أي منهما يعتمد على كثير من العوامل المترابطة التي من أهمها طبيعة التضخم وهل هو من النوع المتزايد بسرعة أم انه من النوع الذي يتزايد ببطء، فالنوع الأول ضار بعملية النمو الاقتصادي نظرا لما يحدثه من اضطرابات سياسية واجتماعية ويخلق حالة عجم الثقة في الأحوال الاقتصادية للمجتمع.

بينما في حالة النوع الثاني فمع سياسات اقتصادية حكيمة تتمثل في اجراءات علاجية يكون التضخم دافعا للنمو الاقتصادي عن طريق التأثير على قرارات الاستثمار والادخار و الأجور وغيرها من تكاليف الإنتاج بصفة عامة.¹

المطلب الثالث: وسائل التحكم في التضخم

التضخم ظاهرة نقدية بالأساس، وإن تعددت أسبابه، لذلك ركزت معظم النظريات والدراسات على الأساليب النقدية لمعالجة هذه الظاهرة، وسنعرض أهم السياسات المعتمدة لمعالجة التضخم، وأكثر نجاعة وهي السياسة النقدية والسياسة المالية.

الفرع الأول: السياسة النقدية ودورها في الحد من التضخم

وذلك بواسطة مختلف أدواتها المباشرة والغير المباشرة التي تطرقنا إليها في المبحث الأول

الفرع الثاني: السياسة المالية ودورها في الحد من التضخم

1-تعريف السياسة المالية

إن السياسة المالية هي تلك الاجراءات التي تستخدم فيها الدولة مالىتها للتأثير في النشاط الاقتصادي، بغية تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بمعنى أن السياسة المالية أسلوب أو برنامج عمل مالي تتبعها الدولة عن طريق استخدام الايرادات والنفقات العامة وذلك من أجل تحقيق أهداف معينة في طبيعتها النهوض بالاقتصاد الوطني و دفع عجلة التنمية و إشاعة الاستقرار الاقتصادي و تحقيق العدالة الاجتماعية و الإقلال من التفاوت بين الأف ارد في توزيع الدخول و الثروات.

¹- سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 221.

و تستخدم السياسة المالية في علاج التضخم لتفادي قصور السياسة النقدية في مكافحة هذه الظاهرة بمفردها على الرغم من النجاح الذي قد تحققه مما يجعل من الضرورة استخدام وسائل السياسة النقدية و المالية جنباً إلى جنب و التنسيق بينهما بهدف القضاء على الضغوط التضخمية التي يعاني منها الاقتصاد.¹

2- أدوات السياسة المالية للحد من التضخم: تتمثل أهم أدوات السياسة المالية لمكافحة التضخم في:

1-1- الرقابة الضريبية

تعد الرقابة الضريبية الأداة الأكثر فاعلية في ضبط حركات التضخم و الانكماش، ففي حالات التضخم تلجأ الحكومة إلى تقييد الزيادة في حجم الطلب من خلال الزيادة في معدلات الضريبة الحالية أو فرض ضرائب جديدة، مما يعمل على انخفاض القوة الشرائية لدى الأفراد نتيجة انخفاض دخولهم النقدية الحقيقية و كذا انخفاض الأرباح التي تحققها المشروعات الاستثمارية، فيؤدي هذا إلى انخفاض الطلب الكلي على السلع و الخدمات و إعادة التوازن إلى الاقتصاد، بالإضافة إلى رفع معدلات الضرائب فان هذا يزيد في نفس الوقت من الحصيلة الضريبية أي أن سياسة الرقابة الضريبية تستحدث موارد جديدة لتمويل التنمية، هذا ما يجعل استخدام الضرائب يكون أكثر فاعلية في الدول النامية لأن تطبيقها لا يتطلب أسواقاً مالية و نقدية متطورة.²

2-2- سياسة النفقات العامة

يمثل الإنفاق العام بشقيه الاستهلاكي و الاستثماري أهم مكونات ميزانية الدولة، حيث يؤدي تضخم حجم العمالة في المؤسسات الحكومية إلى زيادة الإنفاق على الأجور و المرتبات في الميزانية العامة، كما أن مبالغ الدعم التي تدفعها الدولة إلى بعض الفئات، تؤدي إلى زيادة حجم الإنفاق العام، حيث يتم استخدام سياسة الإنفاق العام بهدف الحد من التضخم من

خلال تخفيض الإنفاق العام فيؤدي ذلك إلى انخفاض الإنفاق الاستهلاكي و الاستثماري ثم انخفاض الدخل التي تولدها تلك النفقات و بالتالي انخفاض مستوى الطلب الكلي على السلع و الخدمات مما يحقق استقرار نسبياً في مستويات الأسعار.³

¹- درواسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، حالة الجزائر (1990-2004) رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2005، ص 49.

²- عبد الحميد عبد المطلب، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، مرجع سبق ذكره، ص 43.

³- عبد الحميد عبد المطلب، العدل محمد رضا، عجز الموازنة العامة والعملية التضخمية في مصر، بحوث ندوة أليات التضخم في مصر المنعقدة في القاهرة، 3-5 مارس 1990، ص 323.

و رغم ما للسياسة المالية من آليات تساعد في الحد من التضخم إلا أنه وجهت إليها بعض الانتقادات:

-فهي تفتقر إلى المرونة اللازمة للتعامل مع الأوضاع الاقتصادية فضلا عن استغراق فترة من الزمن للبدء في استخدام أدواتها الرقابية لأن ذلك يتطلب ضرورة تدخل السلطات التشريعية و إصدار القوانين الخاصة و البدء في تطبيقها.¹

-إنها تعتبر أداة محدودة فترات التطبيق، و تتفاوت نجاعتها من وضعية اقتصادية إلى أخرى.

إن معظم الدول حاربت ظاهرة التضخم وواجهتها من ظهورها وما زالت إلى الآن تحاول التخفيف من حدة آثارها السلبية والقضاء عليها وهذا على اعتبار أن التضخم ظاهرة تؤثر عكسيا على اقتصاديات الدول، فهل يمكن فعلا التخلص منه بشكل نهائي والقضاء على كل آثاره السلبية تماشيا مع استقرار النظم الاقتصادية؟ وفي حالة عدم القضاء عليه فهل كان لابد من التعايش أولا والبحث ما إذا كان فعلا ظاهرة يمكن التركيز عليها والبحث فيها إن وجدت من أجل الوصول إل حلول مشاكل اقتصادية أخرى.

¹- علام سعد طه، دراسات في الاقتصاد والتنمية، الدار للطباعة للنشر والتوزيع، مصر، القاهرة، 2003، ص 330.

خلاصة الفصل

ويعد التضخم ظاهرة تؤثر في الجانب الاقتصادي وكذا الاجتماعي إذ يعمل على عرقلة الإنتاج وتدهور اليد العاملة ولتحقيق الاستقرار الاقتصادي تستخدم الدولة أدوات السياسة الاقتصادية تستخدم الدولة أدوات السياسة النقدية والمالية من أجل حل هذه المشكلة الاقتصادية وتحقيق التوازن والنمو في القطاع الاقتصادي.

الفصل الثالث

تمهيد

يعتبر التضخم من أكبر المشكلات التي تعاني منها الدول النامية لما لها من آثار اقتصادية و اجتماعية و سياسية و نخص بالذكر الجزائر خاصة في زماننا هذا ، حيث استدعت الضرورة التركيز على السياسة النقدية التي تعتبر جد مهمة في القضاء على هذه الظاهرة و بالتالي تسعى قدر الإمكان الى التخفيض في معدلات التضخم و التقليل من الفجوة التضخمية وبالتالي سنحاول في هذه الفصل دراسة و تحليل معدلات الكتلة النقدية و مقابلاتها و كذلك دراسة و تحليل أهم أهداف السياسة النقدية إضافة إلى دراسة و تحليل معدلات التضخم خلال الفترة محل الدراسة دون تجاوز آثار ظاهرة التضخم على المجتمع الجزائري.

المبحث الأول: مسار السياسة النقدية في الجزائر في الفترة 2000-2017

تبذل الجزائر جهودا مستمرة في حسن سير وإدارة السياسة النقدية خلال عدة فترات من أجل مكافحة كل ما قد يمس بالاستقرار النقدي ولهذا عملت على اجراء عدة إصلاحات في النظام النقدي الجزائري بالاستناد على مختلف القوانين الخاصة بالنقد والقرض وتبني كذلك عدة أنظمة اقتصادية ، كل ذلك في سبيل ارساء وضعية نقدية ناجعة .

المطلب الأول: الوضعية النقدية في الجزائر في الفترة 2000-2017

لوحظ عدة تغيرات في الوضعية النقدية الجزائرية منذ بداية 2000 و عدة تحولات جذرية كانت من شأنها أن تؤثر على هذه الوضعية مما يؤثر بالتبعية على الكتلة النقدية ومجموع مقابلاتها .

أولا: تطور الكتلة النقدية

يمكن تعريف الكتلة النقدية على أنها كمية النقد المتداول في اقتصاد معين ، ونجد لها مفهومين أساسيين لتكوينها مفهوم ضيق ومفهوم واسع وتتكون الكتلة النقدية في الجزائر على أنها:¹

أ- النقود الورقية : و التي تتمثل في تداول النقود الورقية من بنكنوت و قطع نقدية، و تعتبر من المكونات الأساسية للكتلة النقدية في الجزائر.

ب- النقود الكتابية: تتمثل في الودائع تحت الطلب لدى البنوك التجارية و ودايع مراكز الحساب الجاري وصناديق التوفير والأموال الخاصة المودعة لدى الخزينة، و التي تتداول عن طريق الكتابة من حساب بنك إلى حساب بنك آخر.

ج- أشباه النقود : و تشمل الودائع لأجل لدى البنوك التجارية، و الودائع الخاصة المسيرة من قبل مؤسسات القرض، و التي تمثل الأموال الموظفة للأعوان الاقتصادية، فهي تشكل ما يسمى بالسيولة المحلية

ويلاحظ عدة تطورات شهدتها الكتلة النقدية في فترة الدراسة نتيجة عدة أسباب أثرت عليها ، والجدول

التالي يوضح ذلك:

¹- أكن لونيس، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي خلال الفترة 2000-2009، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، فرع نقود وبنوك، جامعة الجزائر، 2010-2011، ص 100.

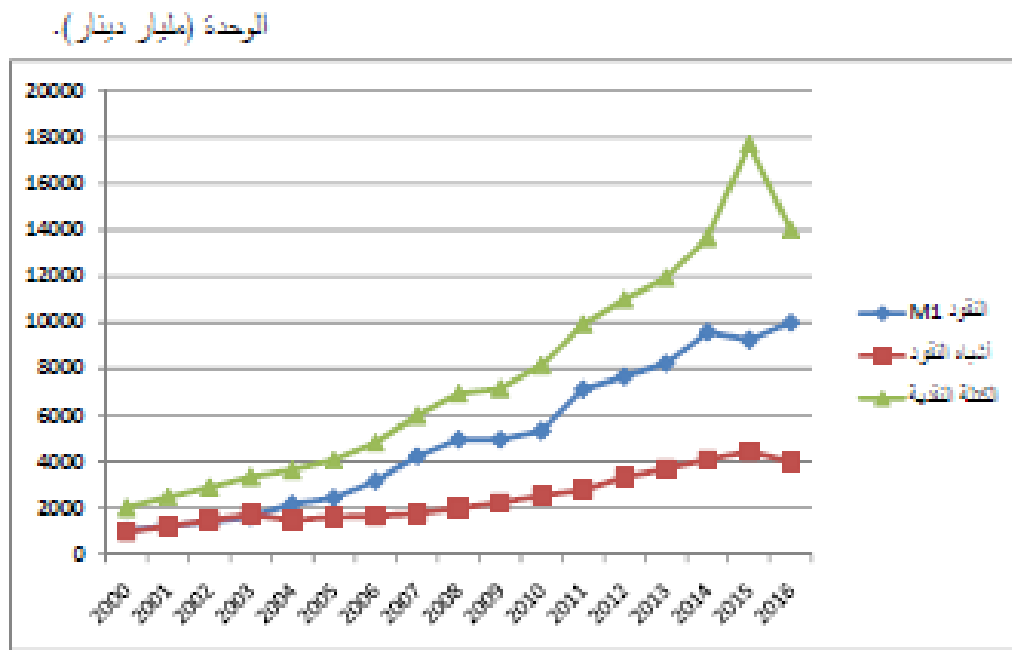
الجدول رقم (3-1): تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000-2016

الوحدة: (مليار دينار).

السنوات	نقد ورقية	نقد كتابية	النقد M1	أشباه النقد	الكتلة النقدية M2
2000	484.9	556.4	1048.8	974.3	2022.5
2001	577.3	658.3	1238.5	1235.0	2472.5
2002	664.6	751.7	1416.3	1485.2	2901.5
2003	781.4	862.1	1631.0	1723.9	3354.9
2004	874.3	1291.3	2165.6	1478.7	3644.3
2005	921.0	1516.5	2437.5	1632.9	4070.4
2006	1081.4	2096.4	3177.8	1649.8	4827.6
2007	1284.5	2942.1	4233.6	1761.0	5994.6
2008	1540.0	3424.9	4964.9	1991.0	6955.9
2009	1829.4	3114.8	4966.2	2228.9	7173.1
2010	2098.6	3539.9	5638.5	2524.3	8162.8
2011	2571.5	4570.2	7141.7	2787.6	9929.2
2012	2952.2	4729.2	7681.8	3333.6	11105.1
2013	3204.0	5045.8	8249.8	3691.7	11941.5
2014	3658.9	5944.1	9603.0	4082.7	13686.7
2015			9261.2	4443.3	13704.5
2016			10000	4000	14000

المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر في السنوات 2004، 2008، 2011، 2016

الشكل رقم (3-1): تطور الكتلة النقدية خلال الفترة ما بين 2000-2016



المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على معطيات الجدول

نلاحظ أن الجدول أعلاه بأن الكتلة النقدية قد تضاعفت سبع مرات خلال الفترة محل الدراسة، حيث بلغت 14000 مليار دينار سنة 2016 مقابل 2000 سنة 2000 و هو ما يبينه الشكل أعلاه.

سجل نمو الكتلة النقدية ارتفاعا ملحوظا سنة 2001 حيث قدرت الكتلة النقدية بـ 2472.5 وهذا يرجع لعاملين أساسيين: يتمثل العامل الأول في برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي تبنته الدولة في في أبريل 2001 و الذي من شأنه أن يساهم في انفراج مالي الاقتصاد ككل وتنشيطه، أما العامل الثاني فيكون في ارتفاع الأرصدة النقدية الصافية الخارجية وقد واصل نمو الكتلة النقدية لسنة 2002 و 2003 حيث بلغ 3354.9، 2901.5 على التوالي ويرجع ذلك إلى تواصل ارتفاع الأرصدة الصافية الخارجية وتواصل برنامج الإنعاش الاقتصادي المقرر على سنوات من أبريل 2001 إلى 2003 واستمر ارتفاع الكتلة النقدية إلى غاية 2009 أين بلغ 7173.1 مليار دينار وهذا راجع إلى توسع الشبكة النقدية من جهة وانشاء برنامج دعم النمو من جهة أخرى و الذي قرر من 2004 إلى غاية 2009 وقد ساهم في السعي نحو مواصلة الاتفاق العمومي والانفراج المالي واصل ارتفاع الكتلة النقدية بعد سنة 2010 إلا أن هذا الارتفاع كان مستمر بوتيرة متباطئة ويخص ذلك سنتي 2012، 2013، وكذلك سنتي 2014 و 2015 وذلك

لتباطؤ وتيرة التوسع النقدي، سجل مقر الكتلة النقدية في نهاية الفترة الدراسة 14000 مليار دينار وهو يعتبر ارتفاع واضح للكتلة النقدية.

ثانيا: تطور مقابلات الكتلة النقدية

تغطي الكتلة النقدية بمجموعة من القروض تقابلها في ميزانية النظام المصرفي حيث كل تغير يحصل على مستوى هذه المقابلات من شأنه أن يؤثر في الكتلة النقدية وذلك باعتبار تغطية نقدية لهذه الكتلة و الجدول التالي يوضح تطور مقابلات الكتلة النقدية خلال فترة محل الدراسة:

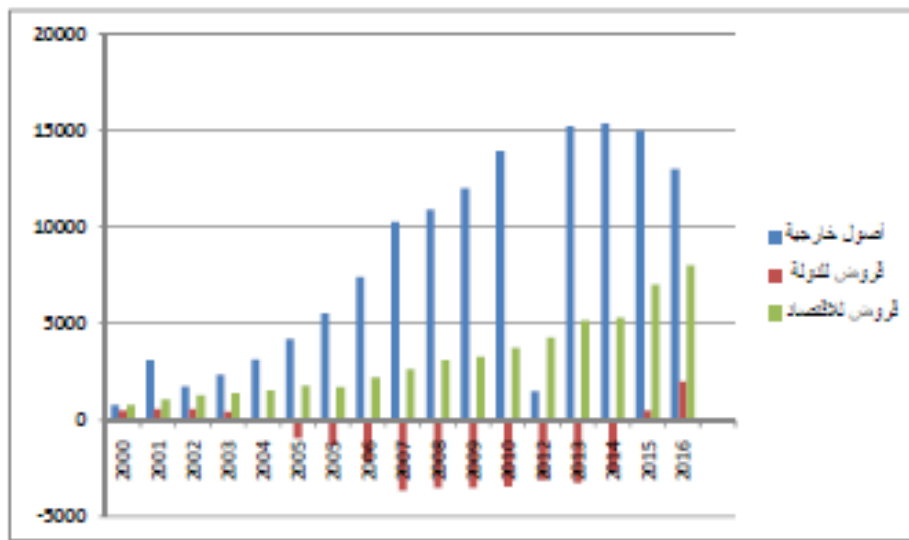
الجدول رقم (2-3): تطور مقابلات الكتلة النقدية خلال الفترة 2000-2016

الوحدة (مليار دينار)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الأصول الخارجية	775.9	3110.8	1755.7	2342.6	3119.2	4179.7	5515	7415.5
قروض دولية	506.6	569.7	576.7	423.4	-10.6	-933.2	-1304.1	-2193.1
قروض لائتمانية	776.2	1078.4	1266.8	1380.2	1535	1779	1905.4	2205.2
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
أصول خارجية	10246.9	10886	11997	13922.41	1494.0	15225.2	15330.6	15000
قروض دولية	-3627.3	-3483.3	-3510.9	-3406.6	-3116.6	-3235.4	-2673.7	500
قروض لائتمانية	2615.5	3086.5	3268.1	3727.5	4287.6	5156.3	5314	7000
السنوات	2016							
أصول خارجية	13000							
قروض دولية	2000							
قروض لائتمانية	8000							

المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر في السنوات 2004-2008-2012-2016

الشكل رقم (2-3): تطور مقابلات الكتلة النقدية خلال الفترة 2000-2016



المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على معطيات الجدول

1- الأصول الخارجية الصافية

تشكل الأصول الخارجية لأي دولة من مجموعة مصادر تتمثل في صادرات الدولة من سلع وخدمات و تحويلات الموجودين في الخارج إلى الداخل إضافة إلى الدخل الصافية لرؤوس الأموال، حيث تبين هذه الأصول القدرة الاستيرادية للدولة وتعمل على سد العجز في ميزان المدفوعات.

أما بالنسبة لدولة الجزائر فإن معظم الأصول الخارجية الصافية مصدرها الواردات قطاع المحروقات والتي تشكل ما يقارب 98 بالمئة من مجموع الإيرادات وهذا ما يجعل احتياطات الصرف التي يحوزها بذلك الجزائر تشكل المصدر الأول للتوسع النقدي.

ومما يوضحه الجدول أعلاه ويكملة الشكل أعلاه فإن الأصول الخارجية الصافية في ارتفاع مستمر حيث بلغت 775.9 مليار دينار سنة 2000 لتنتقل إلى 3110.8 مليار سنة 2001 وقد استمر هذه الارتفاع في السنوات المتتالية 2002، 2003، 2004، لتبلغ ما يعادل بالتتابع 1755.7، 2342.6، 3119.2، 4179.7 مليار دينار وواصل هذا الارتفاع في السنوات المقبلة 2007، و 2008 وذلك نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات مما ساهم في ارتفاع الأصول الخارجية الصافية، وقد عرفت سنة 2009، ارتفاع متباطئ لهذه الأصول ويرجع السبب في ذلك إلى أزمة المالية العالمية على أسعار المحروقات حيث بلغت قيمة الأصول 10886 مليا دينار إلا أن هذا الارتفاع للأصول الصافية الخارجية قد استمر في سنواته 2010، 2011، 2012، 2013 وكذلك 2014 حتى وصل إلى ما يعادل

15330.6 مليار الدينار إلا أن هذا الارتفاع قد آل إلى الانخفاض سنة 2015 و 2016 أين كانت قيمة الأصول 15000 و 13000 مليار دينار بالتتابع ويرجع هذا إلى انخفاض أسعار المحروقات مما أضعف هذا القدرة الاستيرالية للدولة.

2- قروض المقدمة للدولة

وتسمى كذلك القروض المقدمة للخرزينة، حيث أن النمط المركزي لتمويل الاقتصاد الوطني أعطى مكانة هامة للخرزينة في عملية تمويل المشاريع الاقتصادية، وتشمل القروض الممنوحة للخرزينة: تسبيقات من البنك المركزي، الاكتتاب في سندات الخرزينة من طرف البنوك التجارية، ودائع المؤسسات والأشخاص في حسابات الخرزينة ومنها الحسابات البريدية¹

نلاحظ من الجدول بان قيم القروض المقدمة

3- قروض مقدمة للاقتصاد

توجه القروض المقدمة للاقتصاد للأعوان غير الماليين من طرف الجهاز البنكي وتعتبر احدى مكونات مجاميع القروض الداخلية.

عرفت القروض المقدمة للاقتصاد ارتفاعا منذ بداية 2000 أين بلغت 776.2 وكانت تسجل ارتفاعا كل سنة حيث سجلت سنة 2002 قيمة 1266.8 مليار دينار وواصلت في هذا الارتفاع الى غاية سنة 2009 حيث بلغت 3086.5 ويعود السبب في ذلك إلى أن السيولة الفائضة قد وجهت إلى تمويل الاقتصاد مما زاد هذا الأخير في حجم القروض الموجهة للاقتصاد، واصل هذا الارتفاع في السنوات الموالية حيث بلغ سنة 2010 3268.1 و سنة 2011، 3727.5 وكذلك في السنوات الموالية وذلك تأثرا بالإنعاش الاقتصادي الجزائري حتى وصل قيمة الارتفاع سنة 2016 إلى 8000 مليار دينار.

المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية في الجزائر

استخدم بنك الجزائر في سبيل الحد من ظاهرة التضخم² عدة أدوات يمكننا طرحها كما يلي:

1- معدل إعادة الخصم

يعتبر معدل إعادة الخصم أحد الأدوات الهامة في الاقتصاد حيث يستعملها البنك المركزي كوسيلة غير مباشرة للتحكم في مجموعة من المؤشرات الاقتصادية حيث:³ اتبع بنك سياسة صارمة للحد من توسع الائتمان

¹- كلثوم صافي، أثر الاتفاق الحكومي وعرض النقود على اتجاهات الواردات تطبيق على حالة الجزائر خلال الفترة 1990، 2010، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران، 2014، 2015، ص 103.

²- نفس المرجع السابق، ص 105.

³- نفس المرجع السابق، ص 107.

والتحكم في معدل التضخم (إتباع سياسة نقدية انكماشية) في مرحلة التسعينات التي تميزت بارتفاع معدل التضخم، ثم بدأ يشهد هذا المعدل انخفاض متواصل وصل إلى 6% في أكتوبر من سنة 2000 وهو ما تزامن مع تسجيل أسعار فائدة ايجابية أعطت نوع من المصدقية لهذه الأداة، إلى أن وصل في النهاية إلى 4% منذ سنة 2004 ليبقى ثابتا إلى غاية 2016

2- الاحتياطي الإجمالي

تعتبر هذه الوسيلة من أنجع الوسائل غير المباشرة في الاقتصاد الجزائري ومع تحسن وضعية السيولة البنكية ووضع مجاميع النقد الأساسي كهدف وسيط للسياسة النقدية، أعاد بنك الجزائر تنشيط أداة الاحتياطي الإجمالي منذ شهر فيفري 2001 وذلك من أجل حث البنوك على حسن تسيير سيولتها ومنع الأثر السلبي للصدقات الخارجية على السيولة البنكية بحيث يتماشى معدل هذا الاحتياطي وفقا لتطور الاحتياطي الحر للبنوك.

3- آلية استرجاع السيولة

تعتبر هذه الأداة إحدى التقنيات التي استخدمها بنك الجزائر بأسلوب سحب فائض السيولة، والتي دخلت حيز التنفيذ منذ شهر أفريل 2002، والتي هي عبارة عن إيداع طوعي و اختياري لفائض الودائع لدى بنك الجزائر، حيث تعتمد هذه الآلية على قيام بنك الجزائر بإستدعاء البنوك التجارية المشككة للجهاز المصرفي، لوضع حجم سيولتها على شكل ودائع لمدة 24 ساعة أو لأجل مقابل حصولها على معدل فائدة ثابت يحسب على أساس فترة الاستحقاق، وذلك عبر مشاركتها في مناقصة يعلنها بنك الجزائر.¹

4- عمليات الأمانة

يتدخل بنك الجزائر في السوق النقدية لتوفير السيولة بالتعديل في معدل الفائدة المتفاوض عليها، ويحدد مبلغ هذا التدخل بناء على الوضع الذي يتصوره والمقاييس التي يحددها، وتقوم على مبدأ يتمثل في أن كل بنك مقرض عليه أن يقدم ضمانات تتمثل في سندات عمومية أو خاصة يلتزم بها أمام البنك المقرض، بمعنى أنها عمليات مضمونة تعتمد على تسليم أو التنازل مؤقتا عن سندات مقابل دين، أي قروض ممنوحة لمدة معينة منذ يوم اجراء العملية، وتكون هذه القروض مضمونة لمدة القرض، وعند إنقضاء أجل القرض يرجع البنك المقرض السندات للبنك المقرض، حيث أنه لم يتم استعمال عمليات الأمانة إلا في شكل ضخ للسيولة رغم أنها ذات إتجاهين، وذلك منذ أن عرف النظام البنكي فائضا في السيولة فهي لم تستخدم ونلاحظ أيضا تراجع مستمر في اسعار الفائدة

¹-أكن لويس، المرجع السابق، ص 120.

الذي يحدده بنك الجزائر في السوق النقدية كسعر توجيهي ومرجعي 10.75 بالمئة في سنتي 2001 و 2003 على التوالي حيث بقي ثابتا في هذه المدة واستمر في هذا الثبات إلى غاية¹ 2006

5- عمليات السوق المفتوحة

تتمثل هذه الأداة في تدخل بنك الجزائر في السوق النقدية لبيع وشراء السندات العمومية و التي يكون تاريخ إستحقاقها أقل من ستة (06) أشهر، وسندات خاصة قابلة للخصم، أو بغرض منح القروض وقد حدد القانون (90 10) القيمة الإجمالية للسندات العمومية التي يمكن لبنك الجزائر أن يجريها على العمليات، أن لا تتجاوز سقف % 20 من الإيرادات العادية للدولة بالنسبة للسنة المالية السابقة، غير أن هذا السقف تم التخلي عنه منذ صدور الأمر (03 11) المتعلق بالنقد والقروض في المادة رقم (54) منه، كما لا يسمح له بالتدخل في السوق الأولية للحصول على سندات الخزينة²

المطلب الثالث : أهداف السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000-2016

عملت السياسة النقدية بمختلف ادواتها على التحكم الجيد في الشبكة النقدية بالاستناد على مختلف القوانين و الاصلاحات وذلك في سبيل بلوغ عدة أهداف يمكن اب ار ازها كما يلي:

1- هدف استقرار الأسعار

منح بنك الجزائر أولوية كبيرة لهذا الهدف خاصة خلال الفترة (2000 2011) التي طبقت فيها السلطة النقدية سياسة نقدية توسعية عرفت ارتفاعا ملحوظا في معدلات التضخم وتذبذب في معدلات النمو الاقتصادي وجاءت خلاصة التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2003 كما يلي:

إن الهدف الأساسي للسياسة النقدية هو الحفاظ على استقرار الأسعار باعتبارها زيادة تدريجية محددة لمؤشر أسعار الاستهلاك وقد أعيدت صياغة هذه الخلاصة في التقرير الأخير كما يلي : إن الهدف النهائي للسياسة النقدية هو الحفاظ على الاستقرار من خلال استقرارية الأسعار باعتبارها زيادة تدريجية محددة لمؤشر أسعار الاستهلاك.

إضافة إلى ذلك، تعطي الأحكام التشريعية الجديدة لأوت 2010 الأمر رقم (04 10) المعدل والمتمم للأمر (03.11) المتعلق بالنقد والقروض، إرساء قانونيا لاستقرار الأسعار كهدف صريح للسياسة النقدية، ويشكل هنا إصلاحا هاما لإطار السياسة النقدية مبراز ضرورة استهداف التضخم.

¹-فضيل رايس، تحولات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000-2009، مجلة الباحث، جامعة تبسة، الجزائر، 8.
²-نفس المرجع السابق، ص 09.

2- هدف النمو الاقتصادي

يعتبر هذا الهدف من الأهداف الأساسية التي تسعى إليها الدولة بشتى الامكانيات لتحقيقها وذلك من خلال عدة قوانين بداية من قانون 90 10 ووصولاً إلى القانون 03 11 وقد ساهم برنامج الانعاش الاقتصادي في تحقيق الهدف كما جعل السياسة النقدية تتبع اتجاه توسعي وفيما يلي جدول يوضح تطور معدلات النمو خلال الفترة 2000-2016

الجدول رقم (3-3): تطور معدلات النمو خلال الفترة: 2000-2016

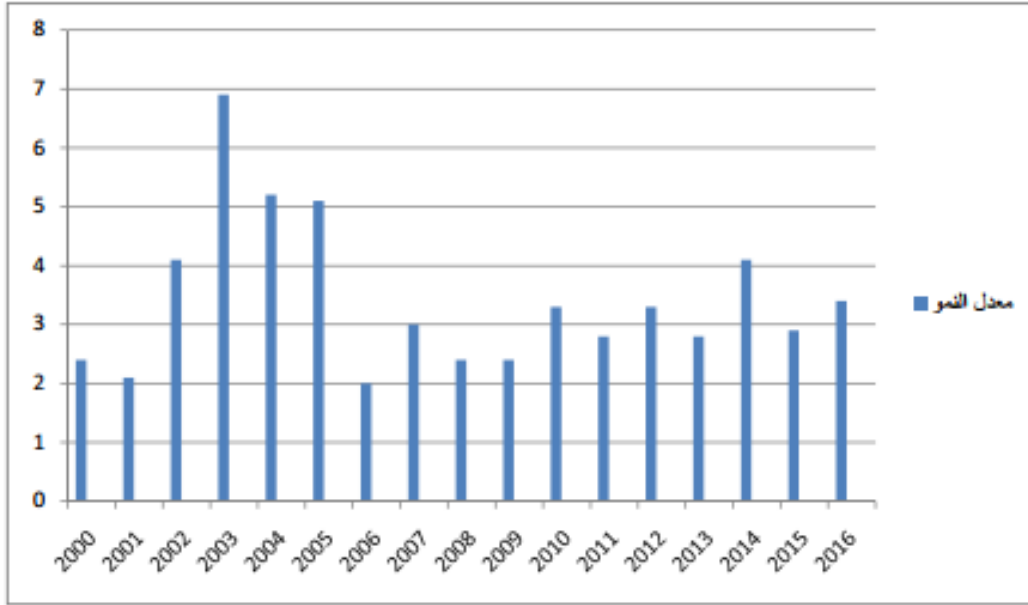
الوحدة نسبة مئوية

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
معدل النمو	2.4	2.1	4.1	6.9	5.2	5.1	2	3	2.4
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
معدل النمو	2.4	3.3	2.8	3.3	2.8	4.1	2.9	3.4	

المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر سنة 2016

فعالية السياسة النقدية في وفرة احتياطات الصرف في الجزائر منذ سنة 2000

الشكل رقم (5-3): يوضح تطور معدلات التنمية الاقتصادية خلال الفترة 2000-2016



المصدر: من اعداد الطلبة بناء على معطيات الجدول

عرف معدل النمو الاقتصادي في الجزائر انخفاضا ما بين سنتي 2000 و 2001 حيث بلغ على التوالي 2.4 و 2.1 بالمئة إلى أنه اتجه إلى الارتفاع في سنتيه المقبلتين 2002 و 2003 أي بلغ 4.1 و 6.9 بالمئة على التوالي ويعود هذا مزامنة مع برنامج الانتعاش الاقتصادي الذي جاء من أجل إنشاء مناصب شغل ومكافحة الفقر، ثم انتقل بعد هذا الارتفاع إلى تذبذبا منذ سنة 2004 إلى غاية 2007 وذلك لتأثره بالصدمات الخارجية على الاقتصاد ثم بقي ثابتا في سنتي 2008 و 2009 أين بلغ 2.4 بالمئة وقد واصل بعد هذا الثبات في التذبذب ما بين الانخفاض والارتفاع إلى غاية 2016 أين بلغ نبة 3.4 بالمئة.

3-هدف التشغيل

ينعكس النمو الاقتصادي بالايجاب على هدف التشغيل حيث يظهر هذا الأخير من خلال تطورات معدل البطالة وتتبعها والجدول التالي يوضح ذلك:

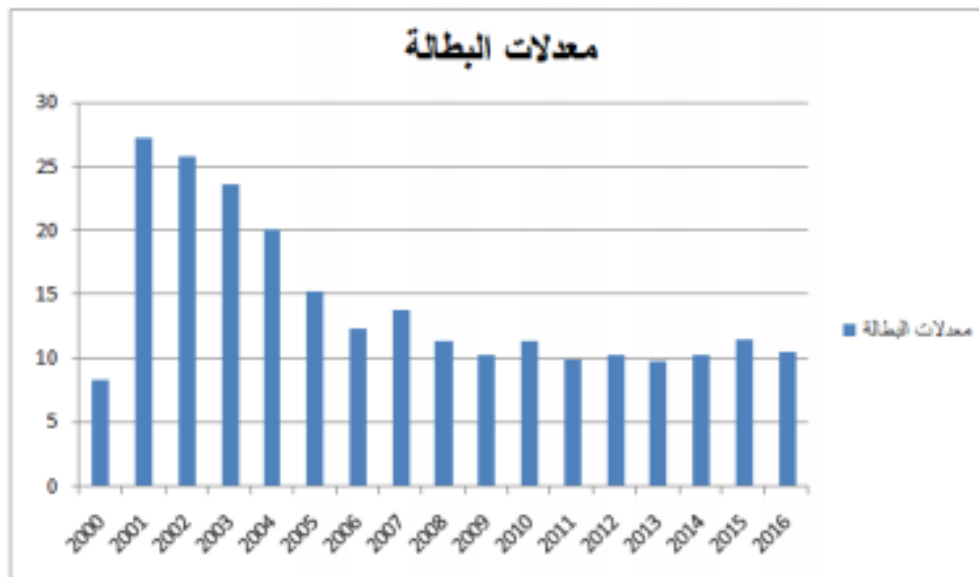
الجدول رقم (3-4): تطور معدل البطالة خلال الفترة 2000-2016

الوحدة نسبة مئوية %

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
معدل البطالة	8.29	27.3	25.9	23.7	20.1	15.3	12.3	13.8	11.3
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
معدل البطالة	10.2	11.4	9.9	10.3	9.8	10.2	11.5	10.5	

المصدر: الطاهر جليط، دراسة قياسية لمحددات البطالة في الجزائر للفترة 1980-2014

الشكل رقم (3-3): تطور معدل البطالة خلال الفترة من 2000-2016



المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول

عرفت البطالة نوع من الانخفاض سنة 2000 حيث بلغ معدلها 8.29 إلا أن الانخفاض قد انتقل إلى الارتفاع سنة 2001 حيث بلغت 27.3 ويعود ذلك إلى اتجاه السياسة النقدية الانكماشية ثم عاد من جديد إلى الانخفاض سنة 2002 أين بلغ 25.9 وقد وصل في هذا الانخفاض من سنة إلى أخرى حتى وصل إلى 10.2 سنة 2009 ويعود هذا الانخفاض المتواصل إلى برنامج الإنعاش الاقتصادي والتي كانت تهدف إلى مكافحة البطالة. وقد عرفت معدلات¹ البطالة بين ذلك نوع من التذبذب بين الانخفاض الارتفاع حيث بلغت 11.4 سنة 2010 في حين بلغت 9.9 سنة 2011، وواصلت في هذا التذبذب حتى سنة 2016 أين بلغت 10.5.

¹-بن عربية بوعلام، التضخم في التربة الاقتصادية، حالة الاقتصاد الجزائري، مذكرة شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، قسم علوم التسيير، 2009، ص 57.

المبحث الثاني: علاقة ظاهرة التضخم بالسياسة النقدية

ترتبط ظاهرة التضخم بالسياسة النقدية وذلك للعلاقة الاقتصادية الوطيدة التي تربط العنصرين ولهذا يمكننا توضيح ذلك في دراسة وتحليل العلاقة بينهما من خلال دراسة تطور معدل التضخم خلال الفترة محل الدراسة السياسية النقدية في مكافحته.

المطلب الأول: تقييم دور السياسة النقدية في مكافحة التضخم

بناء على الاشارات المتعلقة بتوجه التضخم التي أصبحت تحدد وتتابع بصفة صارمة، يسهر بنك الجزائر على تقليص أي فارق بين تنبؤات التضخم على المدى القصير والهدف المسطر من طرف مجلس النقد والقرض، وذلك بتعديل الإدارة العملية للسياسة النقدية والعودة إلى الهدف خلال فترة معقولة

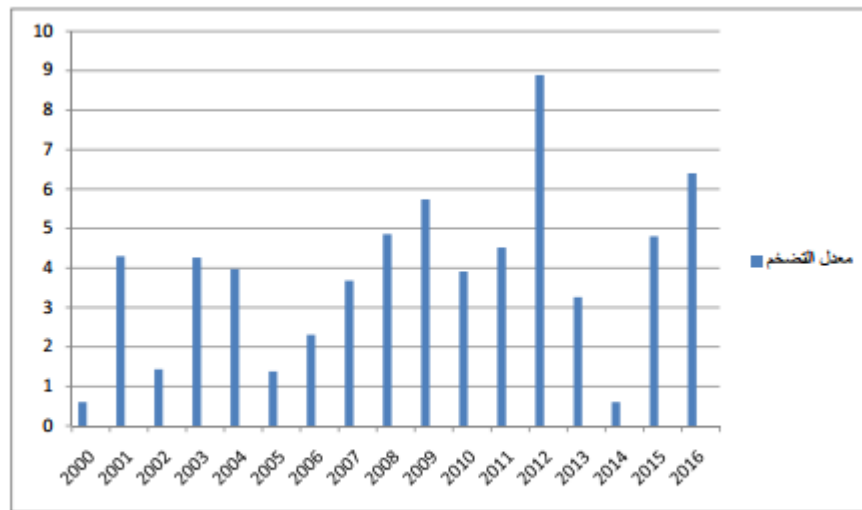
يوضح الجدول فيما يلي تطور معدلات التضخم خلال الفترة محل الدراسة

الجدول رقم (3-5): تطور معدلات التضخم خلال الفترة 2000-2016

الوحدة:نسبة مئوية

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
معدل التضخم	0.6	4.3	1.43	4.26	3.97	1.38	2.31	3.68	4.86
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
معدل التضخم	5.74	3.91	4.52	8.89	3.26	0.6	4.8	6.4	

المصدر: التقرير السنوي للبنك الجزائري سنة 2014 سنة 2016



المصدر من اعداد الطلبة اعتمادا على معطيات الجدول

سجل التضخم معدلات منخفضة سنة 2000 أين بلغ 0.6 ثم انتقل إلى الارتفاع سنة 2001 حيث بلغ 4.1 ويعود ذلك إلى نمو الكتلة النقدية نتيجة لبرنامج الانعاش الاقتصادي (2001-2004) وقد سجل سنة 2002 و 2003 معدلات 4.26 و 3.97 على التوالي ثم سجل بعد ذلك معدلات منخفضة نسبيا مقارنة بالسنوات السابقة وذلك في الفترة 2005 إلى 2007 حيث بلغ 1.38 و 2.31 و 3.68 على التوالي ويعود هذا الانخفاض إلى التطبيق الصارم للسياسة النقدية ثم عاد إلى الارتفاع سنة 2008 و 2009 حيث سجل 4.86 و 5.74 على التوالي ويعد معدل التضخم سنة 2009 من أعلى المعدلات التي سجلت في السنوات العشر الأولى ويرجع ذلك إلى ارتفاع معدل التضخم المستورد خاصة في الدول الناشئة لارتفاع أسعار المواد الأساسية والمنتجات الطاقوية في أنحاء العالم وقد أدى تدخل الدولة فيما يخص تنظيم و تدعيم الأسعار إلى انخفاض معدل التضخم سنة 2010 حيث بلغ 3.91 وفي سنة 2011 سجل نسبة 4.52 ثم ارتفع بعد ذلك ارتفاعا بلغ 8.89 سنة 2012 وهي أعلى نسبة سجلت في الفترة محل الدراسة ويعود ذلك إضافة إلى التضخم المستورد إلى ارتفاع تكاليف الانتاج والاستيراد غير أن احتواء الحكومة لهذا التضخم قد حول هذا الارتفاع إلى انخفاض حيث بلغ سنة 2014 معدل 0.6 ثم عاد بعد ذلك إلى الارتفاع من جديد سنتي 2015 و 2016 حيث سجل على التوالي 4.8 و 6.4.

المطلب الثاني: أنواع التضخم في الجزائر

تنتشر ظاهرة التضخم في الاقتصاد الجزائري ما جعلها تشكل حيز كبير من مجمل المشاكل التي تعاني منها الدولة وهذا ما جعلها مصدر اهتمام ودراسة وتحليل للحد منها وتنوع هذه الظاهرة في الجزائر إلى:

1-التضخم الناتج عن وضعية التخلف

إن معظم اقتصاديات دول العالم الثالث تعاني من عدة مشاكل لا سيما ظاهرة التضخم و هذا راجع إلى الأزمات و الاختلالات البنوية في اقتصادها ، خاصة و أن الجزائر تحاول جاهدة إلى الخروج من دائرة التخلف منذ مرحلة جديدة مع التسعينات بإعادة برنامج النظام الاقتصادي فقد تبين النظام الرأسمالي لتدع بذلك كل شيء أمام الأمر الواقع أي مواجهة قوى السوق من طلب و عرض، و هذا أملا في تحقيق نوع من التقدم و الازدهار.

2- التضخم الانتقالي

يعرف التضخم الانتقالي على أنه يحدث في اطار ميكانيزم لإعادة تسوية الاختلال الموجود بين العرض و الطلب الذي يظهر على المستوى الوطني ، لقد مرت الجزائر بمرحلة انتقالية مع بداية التسعينات بانتهاجها نظام اقتصاد السوق بالطبع الذي له ايجابيات و سلبيات ، حيث في الوقت الحاضر ارتفعت الأسعار بشكل مخيف لغالبية أفراد المجتمع ، بحيث أن السعر يعبر عن القيمة الحقيقية للسلع و الخدمات، و مس هذا الارتفاع السلع الضرورية بسبب رفع الدعم عنه ، و هذا ما أدى إلى ظهور قوى تضخمية يقابلها نقص في السلع و الخدمات مع زيادة الطلب عليها.

3-التضخم المستورد

لهذا النوع من التضخم إذا كان ناتجا عن ضغوط تضخمية داخلية للبلاد ، و هذا ما يعرف باسم التضخم بالطلب ، حيث يعني عن طريق الدخول الموزعة بعد عملية التصدير ، أو أنه ناتج عن ضغوط تضخمية خارجية مكونة تضخما بالتكاليف ، حيث أن أسعار السلع المستوردة تكون مرتفعة و تنعكس محليا على بيعها في السوق المحلية ، خاصة و أن التجارة الخارجية تعرف حركة دورية بالجزائر لا سيما بعد تحريرها و تشجيع الخواص على المبادلات التجارية ، لكن الواقع أثبت أن أغلب صادراتها هي محروقات و التي تعتمد الدولة عليها في إيرادات الميزانية و كذا ميزان المدفوعات في حين أنها تفتقر للمصادر خارج مجال المحروقات التي حاولت و لا تزال تحاول إيجاد منفذ لها إن خضوع الاقتصاد الجزائري لأسعار النفط و إدماجه في الاقتصاد العالمي من خلال وارداته و صادراته كلاهما يثيران حساسيات و توترات تعكس سلبا على سائر الاقتصاد الوطني بالإضافة إلى العوامة التي تنادي بفتح الأسواق و إلغاء القيود الإدارية و الجمركية على السلع المستوردة حاملة معها أخطار مهددة لاقتصاديات الدول الضعيفة مثل الجزائر.

و ما يمكن قوله عن التضخم المستورد هو أنه موجود ما دام هناك تبادل تجاري دولي من جهة و قطبي للعالم المتقدم و العالم المتخلف من جهة أخرى.

المطلب الثالث : آثار التضخم على المجتمع الجزائري

تتفاوت درجة خطورة آثار التضخم على السلم الاجتماعي لأي دولة باختلاف اقتصاد هذه الأخيرة.

إن حدة ودرجة خطورة الآثار التي تهدد السلم الاجتماعي جراء التضخم تختلف باختلاف طبيعة وخاصة كل اقتصاد، وبطبيعة النظام والثقافة الاجتماعية السائدة فيه، وبمنط التسيير والنظام السياسي المعتمد لمواجهة الاختلالات حسب كل بلد. أما بالنسبة للجزائر فإن من أهم هذه الآثار التي يمكن أن نسجلها، هو ذلك التآكل الذي حدث في مستوى معيشة الطبقة المتوسطة، والتي تدرجت بسرعة إلى طبقة ذوي الدخل المحدودة وغير القادرة على مسaire الارتفاعات المستمرة في المستوى العام للأسعار.

وفيما يلي سنتعرض إلى أهم الآثار التي تنعكس على المجتمع الجزائري:

-التفاوت الكبير في إعادة توزيع الدخل ما بين فئات المجتمع إن من الإشكاليات الرئيسية في الجزائر، والتي غالبا ما تظهر في شكل اضطرابات عمالية، هي عملية تحديد الأجر الذي لم يحسم أمره بعد وفق دراسة رغم المراحل التي مر بها، إذ نرى أنه من الضروري محاولة إيجاد قاعدة عامة وشاملة وعادلة لتحديد هذا الأجر، في وقت يتسم بالانفتاح على العالم الخارجي و بروز العولمة كمحدد رئيسي لا مفر منه من الاتجاهات المستقبلية للاقتصاديات العالمية.

ويمكننا إدراك الظلم الاجتماعي النسبي الذي يمكن أن يلحقه التضخم بأصحاب الدخل الثابتة بما فيهم أيضا أرباب المعاشات وحملة السندات، وغيرهم ممن تختلف دخولهم النقدية عن اللحاق بتصاعد الأسعار وهي الفئة التي تمثل السواد الأعظم من المجتمع الجزائري، على حين يستفيد أصحاب الدخل المتغيرة، حيث نجد أن مستوى معيشة الكثير من الجازيريين قد تدهور، واتجه نصيب الإنفاق على المواد الغذائية من ميزانية العائلة للتزايد بالنسبة لأصحاب الدخل الثابتة. كما أن مدخرات الأفراد المودعة لدى البنوك والحسابات البريدية الجارية فقدت الكثير من قيمتها جراء انخفاض أسعار الفائدة الحقيقية على الودائع.¹

2- ظهور بشكل واضح فرق تمايزي بين طبقات المجتمع الجزائري

إن الارتفاعات المستمرة والمتزايدة في الأسعار تؤدي إلى تدهور القوة الشرائية للعملة الوطنية، وتؤثر على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لأفراد المجتمع، ويترتب على ذلك استفادة أصحاب المشاريع والمستثمرين، فيما يتضرر أصحاب الدخل الثابتة وأصحاب الأجور والرواتب.

¹-مولود حشمان، محددات الأجر في الجزائر، أطروحة دكتوراه الدولية، جامعة بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2000، ص 60.

ونظرا إلى أن الشريحة ذات الدخل الثابتة هي الأوسع والأكبر في الجزائر، فإن مستويات العيش في البلد أصبحت تدعوا للقلق وتهدد السلم الاجتماعي، حيث أصبح الحديث يدور في السنوات الأخيرة حول نوع من التمايز الاجتماعي، حيث أصبح الحديث يدور في السنوات الأخيرة حول نوع من التمايز الاجتماعي ولدته الضغوط التضخمية بين مختلف الشرائح للطبقة الواحدة.

هذه الحالة أدت ببعض الكفاءات البشرية لممارسة نشاطات إضافية للمحافظة على قوتهم الشرائية من

خلال:

- البحث عن وظيفة ثانية، عمل الزوجة .
- تقديم ساعات إضافية في التدريس بالنسبة للأساتذة .
- هجرة الأدمغة الجزائرية إلى الخارج .
- تفشي ظواهر البيروقراطية والرشوة في الإدارات.
- اتساع نمط الاستهلاك التفاخري.¹

¹-نفس المرجع السابق، ص 09.

خلاصة الفصل

من خلال ما سبق في دراستنا لتقييم دور السياسة النقدية في مكافحة التضخم في الجزائر توصلنا إلى أن الجزائر وبالرغم من التحديات الكبيرة التي تواجهها في التعامل مع ظاهرة التضخم بالرغم من استقلالية السياسة النقدية من 1990 إلا أنها تحاول الحد من هذه الظاهرة قدر الإمكان وذلك من خلال عدة أدوات تتناسب مع طبيعة وخاصة الاقتصاد الوطني.

وتعمل الجزائر جاهدة في إطار السياسة النقدية التوصل إلى معدل التضخم المستهدف كل سنة منذ 2000 حيث يتحقق هذا المعدل باحتواء الدولة للمعدلات العالية للتضخم و الحد من أسبابه و أنواعه في الجزائر.

خاتمة عامة

تمثل السياسة النقدية مجموعة الاجراءات التي تتخذها السلطات النقدية لمراقبة عرض النقود و التحكم فيه لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية بصفة عامة و أهداف السياسة النقدية بصفة خاصة و التي تتمحور حول أهداف أولية يعمل البنك المركزي من خلال متغيرات التأثير على الأهداف الوسيطة والتي تتمثل هي الأخرى في المتغيرات النقدية القابلة للمراقبة بواسطة السلطات و المرتبطة بشكل ثابت ومقدر من الأهداف النهائية مثل مقدار النمو السنوي للكتلة النقدية.

وبغية استهداف ظاهرة التضخم والحد من آثارها على الاقتصاد والمجتمع يعمل البنك المركزي على توجيه جميع أدوات السياسة النقدية نحو هذه الظاهرة واستخدامها بشكل يجعل مستوى التضخم متماشيا مع الهدف. وقد عمل بنك الجزائر على استهداف هذه الظاهرة منذ سنة 2000 والحد من خطورتها على الاقتصاد الوطني وذلك من خلال بناء وضعية نقدية يمكن فيها التحكم في عرض النقود قدر الإمكان وبشكل يسمح بالتعامل الجيد والسليم مع ظاهرة التضخم وذلك بالاستناد على أدوات السياسة النقدية التي يمكن تطبيقها في الجزائر والتي تتناسب مع اقتصادها

نتائج اختبار الفرضيات

قمنا في بداية الدراسة بطرح مجموعة من الفرضيات يمكن إجمالها فيما يلي:

بالنسبة للفرضية الأولى والمتعلقة بوسائل مكافحة ظاهرة التضخم عن طريق السياسة النقدية والسياسة المالية و وسائل مختلفة فهي محققة حيث تتبع السياسة النقدية مجموعة من الأدوات المباشرة وغير المباشرة وكذلك السياسة المالية التي تكافح ظاهرة التضخم إما عن طريق خفض الإنفاق الخاص بزيادة الضرائب على القطاع الخاص عن طريق إنقاص الإنفاق الحكومي أو مزج كلا العنصرين ، أما الوسائل الأخرى فهي تندرج تحت الإطار الإسلامي وسياسة سعر الصرف.

بالنسبة للفرضية الثانية والمتعلقة بأدوات السياسة النقدية المستخدمة في الجزائر فهي محققة حيث تستخدم الدولة معدل الاحتياطي الإجباري كأداة مناسبة وفعالة في الاقتصاد النقدي الوطني وأدوات أخرى كذلك مثل عمليات الأمانة.

بالنسبة للفرضية الثالثة والمتعلقة بأهداف السياسة النقدية الجزائرية في إطار مكافحة التضخم فهي محققة حيث تحاول السياسة الموازنة قدر الامكان بين معدل التضخم والعرض النقدي للوصول إلى معدل التضخم المستهدف.

نتائج الدراسة

من خلال الدراسة تمكنا من التوصل إلى مجموعة من النتائج من أهمها:

تعتبر السياسة النقدية من أهم مكونات السياسة الاقتصادية، بحيث تستخدم من طرف السلطة النقدية من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

تتكون أدوات السياسة النقدية من أدوات مباشرة وأخرى غير مباشرة، يكمن الفرق بينها في طريقة تأثيرهما، حيث أن الأدوات الغير مباشرة هي التي تعمل من خلال السوق النقدية يعتبر التضخم ظاهرة قيد الدراسة و الاهتمام وذلك بالنسبة للسياسة النقدية بصفة خاصة والسياسة الاقتصادية بصفة عامة.

اقتراحات وتوصيات

مواصلة العمل على تعزيز إستقلالية البنك المركزي وتطوير نظم المعلومات لديه ليمارس سياسته النقدية بصورة فعليه.

ضرورة تفعيل أدوات السياسة النقدية الغير مباشرة بالأخص أداة معدل إعادة الخصم، وعمليات السوق المفتوحة والتنوع في إستخدام أدوات السياسة النقدية خاصة من خلال تطوير سوق الأوراق المالية في الجزائر.

أفاق الدراسة

فيما يخص أفاق الدراسة فاننا نقترح مجموعة من المواضيع المكملة لموضوعنا ألا وهي:

1-ما مدى تطبيق الإصلاحات في السياسة النقدية في ضبط معدلات التضخم

2-الأوضاع الاقتصادية وما مدى تأثيرها على السياسة النقدية

3-دراسة السوق النقدية.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

1-الكتب

- 1 -نعمة الله نجيب، وآخرون، مقدمة في اقتصاديات النقود والمعرفة والسياسة النقدية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.
- 2-أحمد فريد مصطفى، محمد السيد حسن سهير، السياسات النقدية والبعد الدولي لليورو مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000. الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية الجزائر، 2015.
- 3-باري سيجل، ترجمة طه عبد الله منصور، النقود والبنوك والاقتصاد، دار المريخ للنشر الرياض - مملكة العربية السعودية، 1987.
- 4-جيمس بلاكورد، ترجمة أشرف محمود، الموجز في النظرية الاقتصادية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2009.
- 5-خالد واصف الوزاني، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، الطبعة الثامنة، 2006.
- 6-خبابة عبد الله، الاقتصاد المصرفي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008.
- 7-رجاء الربيعي، دور السياسة المالية والنقدية في الحد من التضخم الركودي، دار أمانة للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2013.
- 8-عباس كاظم الدعي، السياسة النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، الطبعة الأولى، 2010.
- 9-عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان للمطبوعات الجامعية الطبعة الثانية، الجزائر، 2005.
- 10-عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك (الأساسيات والمستحدثات الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.
- 11-عقيل جاسم عبد الله، النقود والمصارف، دار مجدلاوي للنشر، الطبعة الثانية، عمان-الأردن، 1999.

ثانياً: المذكرات والأطروحات

- 1-بلجيلية سمية، أثر التضخم على عوائد الأسهم دراسة تطبيقية للأسهم مجموعة من الشركات المسعرة في بورصة عمان، 1996-2006 مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، تخصص علوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2010.

2- أحمد محمد صالح الجلال، دور السياسة النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية، دراسة حالة اليمن، 1990-2003 رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2006.

3- إكن لونيس، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر -2000-2009، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع نقود وبنوك، جامعة الجزائر.

ثالثا: الدوريات والمقالات:

1- محمد لكصاسي، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2012 وعناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2013، تدخل محافظ بنك الجزائر محمد لكصاسي أمام المجلس الشعبي الوطني، ديسمبر 2013.

2- محمد لكصاسي، التوجهات المالية النقدية لسنة 2015 و9 أشهر من 2016 وسياسات التصدي والمرافقة في ظرف صدمة خارجية مستمرة، تدخل محافظ بنك الجزائر، محمد لكصاسي أمام المجلس الشعبي الوطني، 2016.

3- طيبة عبد العزيز، فعالية بنك الجزائر في تعقيم تراكم احتياطات الصرف الأجنبي خلال الفترة 2011-2000 الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 12، جامعة الشلف، جوان 2014.

4- محمد لكصاسي، الوضعية النقدية وسير السياسة النقدية في الجزائر، أبوظبي، صندوق النقد العربي، 2000.